إلى أمي وأبي

إلى بحر العطاء الذي لا ينضب أبداً

إلى الذي علمني الحياة وزرع في نفسي حب العلم والعمل وأزال العقبات

إليك يا مصدر فخري وإلى أنشودة الحنان ونبع العطاء والسخاء .. من سهرت على راحتي .. إليكما يا من الجنة تحت اقدامكما .. كفاني فخراً ان تكونا أنت أبي وأنتي أمي

إلى اختي العزيزة

امد الله في أعمارهم

إلى أساتذتي .. إلى إخوتي وزملائي ...

إلى كل من وقف بجانبي وساندني ...

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، القائل في محكم تنزيله : ((هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون))

والصلاة والسلام علي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القائل : "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" ، والشكر أجزله إلى الدكتور/ محمد الأمين الشنقيطي الذي كان له الفضل بعد الله تعالى على البحث والباحث منذ أن كان الموضوع عنواناً وفكرة إلى أن صار رسالة وبحثاً . فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان.

والله من وراء القصد

الباحث

مقدمة المترجم

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، سبحانه لا إله إلا هو، نحمده و نشكره، و نشهد أنه لا إله إلا هو و نشهد أن سيدنا محمداً صلى الله عليه و سلم عبده و رسوله.

أما بعد:

يصف الكتاب اللوبي بأنه تحالف واسع بين الأفراد والمنظمات التي تعمل بنشاط لتوجيه السياسة الأمريكية الخارجية إلى اتجاه مؤيد لإسرائيل. و يركز الكتاب بشكل رئيسي على تأثير اللوبي على السياسة الأمريكية الخارجية و تأثيرها السلبي على مصالح أمريكا. و يقول الكاتبان أن تأثير اللوبي كان ضاراً لإسرائيل أيضاً بدون قصد.

و لذا، وجدت أن من الضرورة و الأهمية أن يطَّلِع متخذ القرار و المثقف و المواطن العربي على هذا الكتاب القيم ليقف على آليات عمل اللوبي الإسرائيلي و تأثيره على صانع القرار السياسي الأمريكي، و بالتالي كيفية التعاطي مع السياسة الأمريكية المنحازة لوجهة النظر الصهيونية الإسرائيلية.

أسأل الله عزّ و جلّ أن ينفع الإسلام و المسلمين بهذه الترجمة.

الجزء الأول

الولايات المتحدة وإسرائيل و اللوبي

الفصل الأول

المحسن الكبير

" نحن ندين لكم بأكثر من الشكر" اندفع رئيس وزراء إسرئيل إسحاق رابين على غير العادة في إظهار مشاعره ، عندما ظهر أمام جلسة مشتركة للكونغرس في 26 يوليو 1994 . موجهاً ملاحظاته إلى "شعب أمريكا الرائع"، على انه "ما من كلمات يمكنها التعبير عن الإمتنان لدعمكم السخي و تفهمكم و تعاونكم التي لا مثيل له في التاريخ الحديث". بعد ذلك بسنتين، بعد إغتيال رابين المأساوي، وقف بنيامين نتانياهو، أحد خلفائه في المكان نفسه و قدم كلمات تقدير مشابهة : "لا أدري كيف أعبَّر عنه لهذا الجمع الكريم؟" " قدمت الولايات المتحدة إلى إسرائيل –– فيما عدا الدعم السياسي و الدعم العسكري، مساندة سخية و رائعة في المجال الإقتصادي. فإسرائيل، بمساعدة من أمريكا، نمت لتصبح دولة عصرية قوية ". و قال للحضور , ((أعرف أنني أتحدث نيابة عن كل إسرائيلي و كل يهودي عبر العالم، عندما أقول لكم اليوم "شكراً يا شعب أمريكا")) .

ليست هذه التصريحات – ولا المشابه لها – مجرد تصريحات خطابية لطيفة يسمعها المرء في شكل نموذجي من المسؤلين الأجانب الزائرين؛ فقد شكلت كلمات رابين و نتانياهو وصفاً دقيقاً للدعم " الرائع" الذي طالما وفرته الولايات المتحدة للدولة اليهودية. إن أموال دافعي الضرائب الأمريكيين قد دعمت تطوير الإقتصاد الإسرائيلي، و أنقذته في فترات الأزمات المالية المتتالية. المساعدة العسكرية الأمريكية قوَّت إسرئيل في زمن الحرب، و ساعدت على الحفاظ على سيطرتها العسكرية في الشرق الأوسط. واشنطن وفرت لإسرائيل دعما دبلوماسيا واسعا في فترات الحرب و السلم، و ساعدت على وقايتها من بعض النتائج العكسية للأعمال التي قامت بها . المساعدات الأمريكية أيضاً شكلت مكوناً اساسياً في عملية السلام العربية –

الإسرائيلية الطويلة الأمد، حيث أن إتفاقيات مثل إتفاقية كامب ديفيد أو معاهدتي السلام مع مصر و الأردن، إستندت على وعود صريحة بزيادة في المساعدة الأمريكية. فالولايات المتحدة كانت اكثر من اي دولة أخرى ، "المحسن الأكبر" لإسرائيل.

المساعدة الإقتصادية :

المؤشر الأكثر وضوحاً لموقع إسرائيل المفضل، هو مجموع المساعدة الخارجية التي تلقتها من دافعي الضرائب في أمريكا. فحتى العام 2005، بلغت قيمة المساعدة الإقتصادية و العسكرية لإسرائيل نحو 154 مليار دولار أمريكي (بالقيمة الفعلية للدولار عام 2005) ،الجزء الأكبر منها يشمل المنح المباشرة بدلاً من القروض. كما موضح ادناه، فإن المجموع الفعلي هو أكبر بكثير، لأن المساعدة الامريكية المباشرة تعطى عادة في ظل شروط مؤاتية، و لأن الولايات المتحدة تقدم الى إسرائيل أشكالاً أخرى من المساعدة المادية لا تتضمنها موازنة المساعدة الخارجية.

لأن مستوى هذا الدعم نادراً ما يتم التشكيك فيه اليوم، من السهل نسيان أن "العلاقة الخاصة" الموجودة اليوم، لم تظهر إلا بعد عقود عدة على إنشاء إسرائيل. فقبل الحرب العالمية الثانية، قدم الزعماء الأمريكيون في شكل ظرفي، دعماً معنوياً للطموح الصهيوني في إنشاء وطن قومي، لكن ما من رئيس بذل الكثير من الجهد لترجمة هذا الهدف. الرئيس هاري س. ترومان ، لعب دوراً رئيسياً في دعم إنشاء وطن قومي صهيوني عندما قرر مساندة خطة تقسيم الأمم المتحدة لفلسطين في 1947، و الإعتراف بإسرائيل مباشرة بعد إعلان إنشائها في مايو 1948. إلا ان كلاً من إدارتي ترومان و آيزنهاور أدركتا أن إحتضان إسرائيل و دعمها سيشكل تهديداً لعلاقاتها مع العالم العربي و يعطي الإتحاد السوفيتي فرصاً ذهبية لكسب النفوذ في الشرق الأوسط. وفقاً لذلك، سعت الولايات المتحدة في الخمسينيات الى التوجه في مسار وسطي بين إسرائيل و جيرانها العرب؛ و كانت المساعدة الإقتصادية لإسرائيل متواضعة، و بالكاد وفرت الولايات المتحدة اي مساعدة عسكرية مباشرة. و تم بتهذيب رد طلبات إسرائيل

شراء أسلحة أمريكية، و كذلك الأمر بالنسبة الى طلبات الحصول على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة.

حصلت ايضاً في تلك الفترة، خلافات دبلوماسية حادة بين واشنطن و تل أبيب. فعندما تجاهلت إسرائيل، في سبتمبر 1953 مطالب بوقف العمل في قناة لتحويل مياه نهر الأردن، سارع وزير الخارجية جون فوستر دالاس الى إعلان أن الولايات المتحدة تعلق المساعدة الخارجية. و أعطى التهديد مفعوله : فقد وافقت إسرائيل في 27 اكتوبر على وقف المشروع، فاستؤنفت المساعدة الأمريكية، و لعبت تهديدات مشابهة دوراً رئيسياً في إقناع إسرائيل بالإنسحاب من أرض إستولت عليها من مصر إبان حرب السويس في 1956.

رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون رأى ، أن الحرب فرصة للتوسع الإقليمي، و شرع في مناقشات سابقة للحرب مع بريطانيا و فرنسا (المحرضتين الأساسيتين للهجوم على مصر) من خلال إقتراح تقسيم الاردن بين إسرائيل و العراق و ان تُعطى إسرائيل أجزاء من لبنان و السيطرة على مضائق تيران. كانت بريطانيا و فرنسا منشغلتين بمصر، و غير مهتمتين لهذا المخطط الكبير. لكن بن غوريون ادلى بعدة تصريحات في أعقاب غزو الجيش الإسرائيلي شبه جزيرة سيناء (بما في ذلك الخطاب في الكنيست في 7 نوفمبر) ،موحياً بأن إتفاقيات الهدنة الموقعة في 1949 باطلة، و أن إسرائيل تنوي الإحتفاظ بالأراضي التي إحتلتها للتو. و عندما هدد آيزنهاور بوقف كل المساعدات العامة و الخاصة لإسرائيل، تراجع بن غوريون سريعاً، و وافق " من حيث المبدأ " على الإنسحاب في مقابل ضمانات مناسبة لأمن إسرائيل. بعد ذلك عملت إسرائيل على حشد الدعم في الولايات المتحدة، و هي حملة أدت الى خفض دعم الكونغرس لآيزنهاور، مما دفعه الى إلقاء خطاب بُث على التلفيزيون الوطني لتبرير اعماله. و إنسحبت إسرائيل في النهاية من كل الأراضي التي غزتها في ربيع 1957، في مقابل ضمانات تتعلق بأمن الحدود في غزة، و بحرية الملاحة في مضائق تيران.

عاد الدفء الى العلاقات الامريكية – الإسرائيلية في أوآخر الخمسينيات، إلا أن إدارة كينيدي هي التي قامت بأول إلتزام جاد حيال أمن إسرائيل العسكري. و الواقع أنه في ديسمبر

1962 ، أبلغ كينيدي وزيرة خارجية إسرائيل غولدا مائير، ان للولايات المتحدة "علاقة خاصة مع إسرائيل في الشرق الأوسط ، يمكن حقيقةً مقارنتها فقط بتلك التي مع بريطانيا و التي أخذت حيز واسع من القضايا العالمية"، مضيفاً " أنني اعتقد أنه من الواضح أن الولايات المتحدة ستعطي دعمها لإسرائيل في حال تعرضها للغزو. "لدينا تلك القدرة و هي آخذة في النمو". و سرعان ما سمح كينيدي إثر ذلك بأول صفقة بيع كبيرة للأسلحة الأمريكية – صواريخ هوك المضادة للطائرات – لإسرائيل في 1963. عكس هذا التحول عدداً من الإعتبارات الإستراتيجية، مثل الرغبة في موازنة مبيعات الأسلحة السوفياتية الى مصر و إخماد الطموحات النووية الإسرائيلية، و تشجيع زعماء إسرائيل على الرد بشكل إيجابي لمبادرات الولايات المتحدة السلمية– إلا أن مهارة الدبلوماسية الإسرائيلية، و نفوذ بعض المستشارين الموالين لإسرائيل داخل الإدارة الأمريكية، و رغبة كينيدي المفهومة في الإحتفاظ بدعم الناخبين اليهود و المانحين ، لعبت كذلك دوراً في قراره نفسه. فتحت صفقة الهوك الباب أمام عدة صفقات أسلحة إضافية، أبرزها بيع أكثر من مئتي دبابة قتال طراز " أم 48 اي" في 1964. في محاولة لتمويه التورط الأمريكي ، و الحد من التداعيات في العالم العربي، شُحنت الدبابات الى إسرائيل من المانيا الغربية، التي حصلت بدورها على بديل عنها من الولايات المتحدة.

إلا أنه، من حيث المجموع المطلق للمساعدة الأمريكية، أخذ التغيير البحري الحقيقي مكانه عقب حرب الأيام الستة في يونيو 1976. بعدما بلغ متوسط المساعدة السنوية من 1949 الى 1965 ثلاثة و ستين مليون دولاراً "أكثر من 95 في المئة المساعدة الإقتصادية و الدعم الغذائي" ، تزايد هذا المتوسط الى 102 مليون دولار سنوياً من 1966 الى 1970. إرتفعت هذه المساعدة إرتفاعاً كبيراً لتصل الى 634.5 دولار في 1971 " 85 في المئة منها تقريباً كانت مساعدة عسكرية" و زادت أكثر من خمسة أضعاف بعد حرب يوم الغفران في 1973. في 1976، أصبحت إسرائيل سنوياً المستفيد الأكبر من المساعدة الخارجية من الولايات المتحدة، و هو موقع غحتفظت به منذ ذلك الحين. تحول الدعم في تلك الفترة من القروض الى المنح المباشرة، حيث تكونت معظم المساعدة الأمريكية من الدعم العسكري بدلاً من الدعم

الإقتصادي أو التقني. إستناداً الى كلايد مارك من جهاز الأبحاث في الكونغرس، و هو الذراع الرسمية للأبحاث في الكونغرس، "إسرائيل فضلت أن تكون المساعدة على شاكلة قروض، بدلاً من الهبات، لتفادي وجود فريق عسكري أمريكي في إسرائيل يشرف على برنامج المنح. منذ 1974، أصبح بعض، او كل المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل على شاكلة قروض يتم التخلي عن إستردادها و تُسمى هذه المساعدات قروضاً، بينما هي في الواقع عبارة عن هبات.

تحصل إسرائيل سنوياً، على متوسط نحو 3 مليارات دولار كمساعدة خارجية مباشرة، و هو مبلغ يشكل تقريباً سُدس موازنة المساعدة الخارجية الأمريكية المباشرة، و يعادل نحو إثنين في المئة من الناتج القومي الإسرائيلي العام. في الإعوام الأخيرة أضحى 75 في المئة من المعونة الأمريكية مساعدة عسكرية، بينما تتم تجزئة ما تبقى الى أشكال مختلفة من المساعدة الإقتصادية. و بعبارات الدخل الفردي، بلغ مستوى هذه المساعدة الخارجية المباشرة، كدعم مباشر، أكثر من خمسمئة دولار في السنة لكل إسرائيلي. و بالمقارنة، فإن مصر، و هي الدولة الثانية من حيث قيمة ما تتلقاه من المساعدة الخارجية الامريكية، تحصل فقط على عشرين دولاراً للشخص الواحد، بينما تحصل الدول الفقيرة مثل باكستان و هايتي على، خمسة دولارات (باكستان) و 27 دولار (هايتي) للشخص الواحد. وافقت تل أبيب و واشنطن على خفض تدريجي للمساعدة الإقتصادية بدءاُ من 1997، و قد قلَّص الكونغرس المساعدة الإقتصادية لإسرائيل الى 120 مليون دولار في السنة بدءاً من السنة المالية 1999.

تم التعويض جزئياً عن هذه الخطوة، بإلتزام أمريكا الموازي بزيادة المساعدات العسكرية 60 مليون دولار في السنة، و بإستعداد من الكونغرس للتصويت على حزمات إضافية من المساعدة، مثل 1,2 مليار دولار التي أعطيت لدعم تطبيق إتفاق "واي" في 1998، (الذي وافقت إسرائيل بموجبه على الإنسحاب من أجزاء من الضفة الغربية)، و مليار دولار إضافية من التمويل العسكري الخارجي في 2003 لمساعدة إسرائيل للإستعداد لمحاربة العراق.

من السخاء إعطاء ثلاثة مليارات دولارات في السنة لكن هذه لا تكاد ان تكون القصة بأكملها. و كما لاحظنا سابقاً، فإن رقم الثلاثة مليارات المعتمد، يُغفل رقماً كبيراً جداً من الفوائد الاخرى، و هو يقلل بالتالي من المستوى الفعلي للدعم الأمريكي. و بالفعل، أبلغ النائب لي هاميلتون (الديموقراطي عن إنديانا) الصحفيين، في 1991 أن إسرائيل واحدة من ثلاث دول " تتجاوز بشكل كبير الأرقام التي تم الإستشهاد بها بشكل عام" و قال ان الرقم السنوي يفوق في الواقع 4.3 مليارات الدولارات.

التناقض يظهر جزئياً، لأن إسرائيل تتلقى المساعدة بموجب شروط ملائمة لها أكثر من غيرها من الحائزين على المساعدة الأمريكية. فمعظم الحائزين على المساعدة الخارجية الأمريكية، يحصلون على أموالهم بدفعات فصلية، إلا أنه منذ 1982، تتضمن قائمة المساعدات الأمريكية الخارجية، بنداً خاصاً يحدد حصول إسرائيل على كامل مخصصاتها السنوية في الأيام الثلاثين الأولى من السنة المالية. إن هذا مثل أن تأخذ مرتبك السنوي الكامل في الأول من شهر يناير، و هذا يمكنك من تحصيل الفائدة على الجزء الذي لم تصرفه الى أن تستخدمه.

و لأن الحكومة الامريكية عادةً تصاب بعجز في الموازنة، فإن تحويل المساعدة دفعةً واحدة يتطلب منها أن تستدين مباشرةً المبلغ المالي اللازم، و يُقدِّر جهاز الأبحاث في الكونغرس، أن ذلك يكلف دافعي الضرائب الأمريكيين " ما بين 50 و 60 مليون دولار في السنة لإقتراض الأموال لدفع المبلغ بكامله مبكراً". أضف الى ذلك أن حكومة الولايات المتحدة تنتهي بدفع فوائد إضافية لإسرائيل عندما تعيد إسرائيل إستثمار الجزء الذي لم تصرفه في سندات الخزينة الامريكية. و بحسب سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل، فإن التحويل المبكر للتمويل الخارجي مكن إسرائيل، بدءاً من 2004 من كسب نحو 660 مليون دولار فوائد إضافية. و حصلت إسرائيل أيضاً على " فائض من أدوات الدفاع" و هو (فائض من التجهيزات الأمريكية العسكرية يُعطى الى الدول الصديقة، إما مجاناً أو بتخفيض كبير جداً) بما هو أبعد من الحدود العادية التي فرضها قانون 1976 لمراقبة تصدير الأسلحة. و قد تم في الأساس وضع الحد عند 250 مليون دولار (من دون الشحن)، لكن مشروع قانون التملك في في نوفمبر 1990،

سمح "لمرة واحدة" بأن يتم في 1991، تحويل ما قيمته 700 مليون دولار من التجهيزات الأمريكية الفائضة الى إسرائيل.

يتطلب برنامج التمويل العسكري الخارجي عادةً مساعدة الجيش الأمريكي في إنفاق المال كله هنا في الولايات المتحدة، للمساهمة في إبقاء العاملين في قطاع الدفاع الأمريكي في وظائفهم. كذلك، يمنح الكونغرس إسرائيل إعفاءاً خاصاً في مشروع القانون السنوي للتملك، فيسمح لها بإستخدام ما يقارب دولاراً من كل أربعة دولارات من المساعدة العسكرية الأمريكية لدعم صناعتها العسكرية الخاصة. و يشير تقرير حديث لجهاز الأبحاث في الكونغرس، إلا "أن هذه الفائدة لم تُمنح لأي متلقٍ آخر للمساعدة العسكرية الأمريكية"، و أن " إيرادات صناعات الدفاعات الإسرائيلية من مشتريات التمويل الأمريكي، سمحت لصناعات الدفاعات الإسرائيلية بإنجاز التدرج الإقتصادي اللازم، و أصبحت متطورة جداً". في الواقع، في 2004 ، أصبحت إسرائيل و هي بالمقارنة دولة صغيرة، ثامن أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم.

يُسمح لإسرائيل إلى جانب مصر و سوريا بإستخدام كامل مبلغ التمويل العسكري الخارجي للوفاء بإلتزاماتها للسنة الراهنة، بدلاً من تخصيص أجزاء منه لتغطية الكلفة المتوقعة للسنة اللاحقة. وفقاً لمكتب المحاسبة العامة الأمريكي، فإن أسلوب " الفيض النقدي " هذا في التمويل، " يسمح لبلدٍ ما بأن يوصى على بضائع دفاعية و خدمات أكثر مما يمكن عادةً، لأنه يجب التحفظ عن كمية أقل من المال عندما يتم توقيع العقد". يمكن أن تدفع إسرائيل مستحقاتها ما إستمرت الولايات المتحدة في توفير كمية مماثلة من المساعدة، و هو وضع يصعب على الولايات المتحدة خفض دعمها في المستقبل. و في مزيد من التلاعب بأساليب التمويل، فإنه يتوقع عادةً من الحائزين على المساعدة الأمريكية، أن يسحبوا بمعدلات مساوية من قروض التمويل العسكري الخارجي و الهبات، لكنه يُسمح لإسرائيل أن تسحب من الهبة أو الحصص (المُتنازل عن إستردادها) من مخصصاتها من التمويل العسكري الخارجي، قبل أن تُستخدم أي أجزاء مُقترضة. و يؤدي إجراء تأخير تفعيل القرض، إلى خفض مبلغ الفائدة التي تدين إسرائيل بها إلى العم سام.

و بصورة لافتة للنظر، فإن إسرائيل هي الحائز الوحيد على المساعدة الأمريكية الذي ليس عليه أن يعلل كيفية إنفاقها. فالمساعدة للبلدان الأخرى، تعُطى من أجل مشاريع تنموية محددة (الوقاية من الإيدز و برامج مكافحة المخدرات و صحة الأطفال و تعزيز الديمقراطية و تحسين التعليم ... إلخ)، لكن إسرائيل تحصل على تحويل نقدي مباشر كامل. و هذا الإستثناء يجعل من المستحيل عملياً على الولايات المتحدة الحؤول دون إستخدام معوناتها لإغراض تعارضها ، مثل بناء مستوطنات في الضفة الغربية. وفقاً لكلايد مارك من جهاز الأبحاث في الكونغرس، "ليست هناك طريقة لإبلاغ إسرائيل بكيفية إستخدام المساعدة الأمريكية، لأن المساعدة الإقتصادية الأمريكية تُعطى لإسرائيل على أنها سلطة موازنة مباشرة من حكومة إلى حكومة، من دون أي تعليل لأي مشروع مُحدد".

شكل آخر من أشكال الدعم الأمريكي، يتمثل في ضمانات القروض التي تسمح لإسرائيل بالإقتراض من المصارف التجارية بمعدلات أقل, فتوفر بالتالي ملايين الدولارات من مدفوعات الفائدة. فقد طلبت إسرائيل قروضاً من الولايات المتحدة في اوائل التسعينيات، و حصلت على عشرة مليارات دولارات ضمانات للقروض لتمويل كلفة توطين اليهود السوفيات المهاجرين إلى إسرائيل. حكومة الولايات المتحدة لا تقدم تمويلاً مباشراً في تمويل القروض – بل إنها تتعهد فقط و بتسديد الدين إلى المقرضين الخاصين في حال التخلف عن الدفع – و غالباً ما يدّعي المدافعون عن هذه الإجراءات، بعدم وجود إنفاق حقيقي، و بالتالي لا كلفة حقيقية على دافعي الضرائب. لكن لضمانات القروض عواقب تتعلق بالموازنة، لأنه على الكونغرس الحصول على التمويل لتغطية الخسارة المُقدَّرة طوال فترة القرض، إستناداً إلى قيمته الراهنة الصافية. و تتراوح تقديرات كلفة ضمان القروض في 1992 ما بين 100 و 800 مليون دولار.

وافقت واشنطن في 2003، على جولة ثانية من ضمانات القروض، التي بلغ مجموعها نحو تسعة مليارات دولار، لمساعدة إسرائيل للإستعداد للحرب مع العراق، و التعامل مع أزمة إقتصادية متمادية، و تغطية الكلفة التي فرضتها الإنتفاضة الفلسطينية الثانية. و لأن إسرائيل ممنوعة قانوناً من إستخدام المساعدة الإقتصادية الأمريكية في الأراضي المحتلة، فقد تم

تخفيض المبلغ الفعلي المخصص إلى مبلغ مواز لنفقات إسرائيل المُقدّرة لبناء المستوطنات. لكن هذا الخفض ليس فادحاً بالقدر الذي قد يبدو عليه، لأنه لم يتضمن خفضاً في المساعدة الأمريكية المباشرة، و أجبر إسرائيل على دفع معدل فائدة أعلى بقليل على جزء صغير من الأموال المقترضة.

إضافة إلى المساعدة الحكومية المدعومة و ضمانات القروض، تحصل إسرئيل على ما يُقدَّر بملياري دولار سنوياً من الهبات الشخصية من مواطنين أمريكيين، نصفها تقريباً مدفوعات مباشرة، و النصف الآخر من خلال شراء سندات دولة إسرائيل. و تحصل هذه السندات على معاملة مؤاتية في القانون الأمريكي. فبالرغم من أن الفوائد التي تتقاضاها ليست معفية من الضريبة، فإن الكونغرس يعفيها بالتخصيص من شروط قانون 1984 لخفض العجز، الذي فرض غرامات ضرائبية إضافية على سندات أخرى ربعها ما دون المعدل الفيدرالي. و بالمثل، فإن الهبات الخاصة لأعمال التبرعات و المساعدات في معظم البلدان الأجنبية لا تُخصم من الضرائب، لكن الكثير من الهبات الخاصة لإسرائيل معفاة، بسبب بند خاص في المعاهدة الأمريكية - الإسرائيلية حول ضريبة الدخل.

شكَّل هذا التدفق المالي بركة مهمة للإقتصاد العام، لكن المساهمات الخاصة من مواطنين أمريكيين لعبت دوراً إستراتيجياً مهماً يذهب إلى حقبة ما قبل الإستقلال. و كشف وزير خارجية إسرائيل السابق شمعون بيريز في مذكراته، أن المساهمات الخاصة من يهود المهجر الأثرياء (بمن فيهم عدة أمريكيين) ساعدت على تمويل برنامج إسرائيل النووي السري في الخمسينيات و الستينيات. و إستناداً إلى الصحفي الإسرائيلي مايكل كاربين، كان إبراهام فينبرغ المنسق الرئيسي لجهد جمع هذه الأموال، و هو رجل أعمال أمريكي محب لعمل الخير و مستشار سياسي ذو إرتباطات كبيرة.و قيل إن من بين المساهمين في الحملة كبير منتجي المشروبات الكندية ساميويل برونفمان و عدة أعضاء من عائلة روتشيلد. لكن لم يكشف فينبرغ أبداً عن أسماء الواهبين الأمريكيين، و لم يتم رسمياً تأكيد الدور الذي لعبه. و تقوم اليوم مجموعت مثل مجموعة (أصدقاء الجيش الإسرائيلي) بجمع الأموال في الولايات المتحدة لدعم "برامج إجتماعية و تربوية و ثقافية و ترفيهية للشبان و الشابات الجنود في إسرائيل الذين

يدافعون عن أرض الوطن". و ذُكر أن عشاء أُقيم مؤخرا في نيويورك جمع نحو 18 مليون دولار من المساهمات التي يتم خصمها من الضرائب، بحسب القانون الأمريكي.

و ساهمت أيضاً عطاءات خاصة أخرى من مواطنين أمريكيين، في دعم الحملة الإسرائيلية الطويلة لإستعمار الأراضي المحتلة. و لا يفترض بهذه المساهمات من اجل المستوطنات في الضفة الغربية (بما في ذلك التي جُمعت من خلال مؤسسات التبرعات الأمريكية و منظمات أُخرى "صديقة لإسرائيل")، أن تكون معفية من الضرائب في الولايات المتحدة، لكن يصعب تطبيق مثل هذه القيود، و قد تم رصدها في الماضي من دون إحكام. و مثالاً على ذلك، فمن أجل المحافظة على وضع الإعفاء من الضريبة للتبرعات للوكالة اليهودية من أجل إسرائيل (و هي مؤسسة شبه حكومية تساعد على توطين الوافدين الجدد في إسرائيل)، فقد أُخذت مهمة مساعدة الإستيطان في الأراضي المحتلة من دائرة الإستيطان في الوكالة، و أوكلت إلى "دائرة إستيطان" جديدة داخل المنظمة الصهيونية العالمية. إلا أنه كما يشير إلى ذلك غيرشوم غورنبرنغ، "كانت الدائرة عبارة عن غطاء يتعهد كل الخدمات من الوكالة اليهودية . . . و أبقى التغيير المتبرعين الأمريكيين اليهودد في منأى عن الأراضي المحتلة. أما على الأرض فقد واصل الأناس أنفسهم بالقيام بالجهود نفسها". و تأكدت هذه المشكلة عندما كشفت دراسة حكومية إسرائيلية رسمية، بإدارة تاليا ساسون، كبيرة المدعين العامين الجنائيين السابقة، أن دائرة الإستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية (التي تحصل على الدعم من منظمات يهودية بارزة في شتَّى أنحاء العالم) كانت متورطة بنشاط في إنشاء مستطوطنات غير مصرح بها في الأراضي المحتلة. و على نطاق أوسع، كون منظمات التبرعات الإسرائيلية تعمل بأبعد من متناول سلطات الضرائب الأمريكية، يصعب رصد تبرعات المنظمات اليهودية و المسيحية الإنجيلية، ما إن يتم تحويلها إلى إسرائيل. و بالتالي، لا يمكن للإدارة الأمريكية عملياً أن تحدد بسهولة المدى الذي يتم فيه تحويل التبرعات المعفاة من الضرائب إلى أهداف غير مصرح بها.

كل هذا السخاء ملفت للنظر بشكل خاص عندما يدرك المرء أن إسرائيل ليست دولة فقيرة كأفغانستان أو النيجر، أو بورما، أو سيراليون. بل على العكس، إن إسرائيل اليوم قوة صناعية

عصرية. و كان دخل الفرد فيها في 2006، إستناداً إلى صندوق النقد الدولي، هو التاسع و العشرين في العالم، و يكاد يكون ضعفي دخل الفرد في المجر و جمهورية تشيكيا، و أكبر بكثير من دخل الفرد في البرتغال و كوريا الجنوبية، أو تايوان، و يفوق بكثير كل دول أمريكا اللاتينية و أفريقيا. و هي تحتل المرتبة الثانية و العشرين في تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة في 2006، و الثامنة و الثلاثين في سجل "مستوى الحياة" للعام 2005 ل"وحدة الإستطلاع في الإيكونوميست". و برغم ذلك، فإن هذه الدولة المزدهرة نسبياً، هي أكبر متلقٍ للمساعدة الأمريكية، و تحصل في كل عام على مبالغ تُقزِّم الدعم الأمريكي للدول الفقيرة، مثل بنغلادش، و بوليفيا، و ليبيريا. و حتى أن بعض أشد مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة، يعترفون بهذه الحالة الشاذة. ففي 1997، على سبيل المثال، كتب ميتشل بارد، المحرر السابق ل" نير إيست ريبورت"، و دانيال بايبس الصقر و مؤسس (ميديل إيست فورم) " أن إسرائيل أصبحت دولة غنية ذات دخل فردي ينافس الدخل الفردي في بريطانيا، لذا فإن الإستعداد الأمريكي لتوفير المساعدة لإسرائيل لم يعد مبنياً على الحاجة و حسب".

تحملت الولايات المتحدة أعباء إقتصادية أخرى لصالح إسرائيل، و هي في الغالب جزء من جهود لإقناع إسرائيل بالقبول بتطبيق إتفاقيات السلام مع جاراتها من الدول العربية. فعلى سبيل المثال، وقع وزير الخارجية هنري كيسنجر، كجزء من إتفاق 1975 لفصل القوات بين مصر و إسرائيل، على مذكرة تفاهم ألزمت الولايات المتحدة ضمان حاجات إسرائيل من النفط في حالة الأزمة، و تمويل "إحتياطي إستراتيجي إضافي" و تخزينه من أجل إسرائيل، بكلفة قدرت بمئات الملايين من الدولارات. و قد أُعيد التأكيد على الضمانة النفطية في مفاوضات السلام النهائية بين مصر و إسرائيل في مارس 1979 و تم منذ ذلك الحين تجديدها من دون إثارة أي جلبة.

أخيراً، المساعدات التي تعطيها الولايات المتحدة لعدد من جارات إسرائيل، تهدف جزئياً على الأقل، إلى إفادة إسرائيل أيضاً. فمصر و الأردن هما المتلقيان الثاني و الثالث للمساعدات الأمريكية الخارجية، بعد إسرائيل مباشرة، لكن يجب النظر إلى معظم هذا المال كمكافأة على حُسن السلوك: بنوع خاص إستعدادهما لتوقيع معاهدتي سلام مع إسرائيل. فقد حصلت مصر

على مساعدة امريكية ب71,7 مليون دولار في 1974، لكنها حصلت على 1,127 مليار دولار في 1975، و 1,320 مليار دولار في 1976 (بالسعر الثابت للدولار في 2005) عقب إتمام إتفاقية "سيناء 2" لفصل القوات. و بلغت المساعدة الأمريكية لمصر 2,3 مليار دولار في 1978، و إرتفعت إرتفاعاً هائلاً لتصبح 5,9 مليارات دولار في 1979، و هي السنة التي تم فيها توقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية. ولا تزال القاهرة تحصل على نحو ملياري دولار سنوياً.و من قبيل ذلك، حصل الأردن على مساعدة مباشرة ب76 مليون دولار في 1994، و 57 مليون دولار فقط في 1995، لكن الكونغرس كافأ قرار الملك الأردني الراحل حسين بتوقيع اتفاق سلام في 1994 بمسامحة الولايات المتحدة بدين للأردن بقيمة 700 مليون دولار، و رفع قيود أخرى عن المساعدة الأمريكية. و منذ 1997، بلغ متوسط المساعدة الأمريكية للأردن نحو 566 مليون دولار سنوياً. نوايا الولايات المتحدة لمكافأة مصر و الأردن ما هي إلا علامة على سخاء واشنطن حيال الدولة اليهودية.

المساعدة العسكرية :

هذه الأشكال المختلفة للمساعدة الإقتصادية، كانت ولا تزال مهمة لإسرائيل، لكن معظم الدعم الأمريكي ملتزم الآن بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري في الشرق الأوسط. فإسرائيل لا تحصل على أنظمة الدرج العلوي من الأسلحة الأمريكية و حسب (طائرات إف-15 و إف-16، و هليكوبتر بلاكهوك، و ذخائر عنقودية، و قنابل ذكية، ...إلخ)، بل أصبحت أيضاً مرتبطة بالمؤسسات الدفاعية و الإستخباراتية الأمريكية عبر حيّز متنوع من الإتفاقات الرسمية و الروابط غير الرسمية. و بحسب جهاز الأبحاث في الكونغرس، فقد " ساعد الدعم العسكري الأمريكي على تحويل القوات المسلحة الإسرائيلية إلى واحد من أكثر الجيوش المتطورة تكنولوجياً في العالم".

بالإضافة إلى ذلك، و بحسب " وول ستريت جورنال"، فإن إسرائيل "تتمتع بشكل إستثنائي و مدى عريض في إنفاق أموال (المساعدة العسكرية) ". و تدير وكالة الدفاع الأمني كل المشتريات تقريباً، و ترصد المساعدة الأمريكية لكل المتلقين الآخرين للمساعدة العسكرية، لكن

إسرائيل تتعامل مباشرة مع المتعهدين العسكريين في كل مشترياتها تقريباً، ثم تستعيد ما دفعته من حسابها في المساعدة. و إسرائيل هي أيضاً الدولة الوحيدة التي تُعفى فيها العقود بأقل من 500 ألف دولار، من المراجعة الأمريكية المسبقة.

تم الكشف عن الأخطار الكامنة المتأصلة في تدابير الإشراف المتراخية هذه في أوائل التسعينيات، عندما أكتُشِف أن رئيس مشتريات سلاح الجو الإسرائيلي، الجنرال رامي دوتان، قد إختلس، و حول بطريقة غير شرعية ملايين الدولارات من المساعدات الأمريكية. و بحسب "وول ستريت جورنال" فقد ذُكِر أن دوتان (الذي إعترف في النهاية بالذنب في إسرائيل و حُكِم عليه بعقوبة طويلة في السجن) وفقاً للتقارير قد "جزَّأ طلبات العمل للبقاء تحت عتبة الخمسمئة ألف دولار". و مع ذلك، فإن رئيس وكالة المساعدة الدفاعية الأمنية، السابقة لوكالة التعاون الدفاعي الأمني، الجنرال تيدي آلن، قال فيما بعد للجنة فرعية في الكونغرس إن توصيات المفتش العام لوزارة الدفاع هي في "إدخال إصلاحات" على برنامج المساعدة لإسرائيل في حال رفضه، لأن من شأن ذلك إحداث "إضطراب في علاقاتنا" مع إسرائيل.

بالإضافة إلى المساعدة الإقتصادية و العسكرية التي سبق وصفها، فقد أمدّت الولايات المتحدة إسرائيل بنحو ثلاثة مليارات دولار لتطوير أسلحة مثل طائرة لافي، و دبابة ميركافا، و صاروخ "السهم". و تموّل هذه المشاريع من وزارة الدفاع الأمريكية، و غالباً ما توصف بأنها جهود مشتركة للأبحاث و التطوير. لكن الولايات المتحدة لم تكن تحتاج إلى هذه الأسلحة، و لم تنوِ أبداً شرائها لإستخدامها الخاص. و تم في مآل الأمر إلغاء مشروع "لافي" على أرضية كلفتها الزائدة عن مردودها (و تحملت الولايات المتحدة معظم كلفة "الإلغاء")، لكن الأسلحة الأخرى ذهبت إلى ترسانة إسرائيل على حساب "العم سام". و تضمنت موازنة الدفاع لسنة 2004 المالية على سبيل المثال، طلبات ب136 مليار دولار ل"السهم" مع تخصيص 66 مليون دولار لمزيد من التحسينات على النظام و السماح ب70 مليون دولار لإنتاج وحدات إضافية. و هكذا، فإن الأموال التي تدفعها واشنطن لمساعدة تطوير صناعة السلاح الإسرائيلية، أو إنتاج "مشاريع الأسلحة المشتركة " هذه، تشكِّل في الواقع شكلاً من أشكال الدعم. و قد تستفيد الولايات المتحدة أحياناً من التكنولوجيا التي تطورها المؤسسات

الإسرائيلية، لكن امريكا تستفيد أكثر لو أن هذه التمويلات استُخدِمت لمساندة صناعات التكنولوجيا المتطورة في الولايات المتحدة نفسها.

إرتقت الروابط العسكرية بين الولايات المتحدة و إسرائيل في الثمانينيات، كجزء من جُهد إدارة ريغان لبناء " إجماع إستراتيجي " مناهض للسوفيات في الشرق الأوسط. ووقع وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرغر ووزير الدفاع الإسرائيلي أربيل شارون، مذكرة تفاهم في 1981 تُنشئ "إطاراً للتشاور و التعاون المستمرين لتحسين أمنهما الوطني". و أدى هذا الإتفاق إلى نشاء مجموعة تخطيط للمساعدة الأمنية المشتركة و مجموعة سياسية عسكرية، تجتمع بإنتظام لمراجعة طلبات إسرائيل بالمساعدة و تنسيق الخطط العسكرية، التدريبات المشتركة، و الترتيبات اللوجستية. و بالرغم من ان الزعماء الإسرائيليين أملوا بمعاهدة تحالف رسمية، و أصيبوا بخيبة من الطبيعة المحدودة لإتفاق الإطار، فإن ذلك كان تعبيراً عن إلتزام أمريكي أكثر رسمية من البيانات الرئاسية السابقة، مثل ملاحظات كينيدي الخاصة لجولدا مائير في 1962.

و بالرغم من التوترات حول حيّز واسع من القضايا ذات الإهتمام المشترك، فإن مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية، قصف إسرائيل في 1981 للمفاعل النووي العراقي، ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان في ديسمبر 1981 و غزوها لبنان في 1982، و رفضها المفاجئ "لمشروع ريغان" للسلام في سبتمبر 1982، تزايد التعاون الأمني بين إسرئيل و الولايات المتحدة بثبات في أعوام حكم ريغان. بدأت التدريبات العسكرية المشتركة في 1984، و أصبحت إسرائيل في 1986، واحدة من ثلاث دول أجنبية تُدعى إلى المشاركة في مبادرة الدفاع الإستراتيجي (التي عُرفت "بحرب النجوم"). و اخيراً، أعادت مذكرة تفاهم في 1988 التأكيد "على الشراكة الوثيقة بين إسرائيل و الولايات المتحدة"، و اعتبرت إسرائيل على أنها "حليف رئيسي من خارج حلف شمال الأطلسي"، إلى جانب أستراليا، و مصر، و اليابان، و كوريا الجنوبية. الدول التي تتمتع بهذا الوضع، جديرة بأن تشتري حيزاً اكثر إتساعاً من الأسلحة الأمريكية، بأسعار أدنى، و تحصل على أولوية تسلم المعدات الحربية الفائضة، و

الإشتراك في مشاريع البحث و التطوير المشتركة و المبادرات الأمريكية المناهضة للإرهاب. و تحصل مؤسسات هذه البلدان على معاملة تفضيلية عندما تقدم عطاءات للحضول على عقود دفاع أمريكية.

توسعت الروابط الأمنية بين البلدين منذ ذلك الوقت. و شرعت الولايات المتحدة في 1989، في تخزين الإمدادات العسكرية في إسرائيل، و صوت الكونغرس في 226 على زيادة المخزون من 100 مليون دولار تقريباً إلى 400 مليون دولار بحلول 2008. و تم تبرير هذه السياسة، بأنها وسيلة لتحسين قدرة البنتاغون على الرد سريعاً على أي أزمة إقليمية. إلا أن تخزين الإمدادات الأمريكية في إسرائيل، يشكل في الواقع طريقة غير مناسبة للتحضير لمثل هذه الطوارئ، و لم يكن البنتاغون متحمساً أبداً لهذه السياسة. و إستناداً إلى شاي فيلدمان، الرئيس السابق لمؤسسة جافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب، "تسمح التدابير الراهنة فقط بتخزين المعدات التي يمكن للقوات الإسرائيلية أيضاً بإستخدامها في الحالات الطارئة. و يعني ذلك ضمناً، برأي مخططي البنتاغون، أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تتأكد، في شكل قاطع، من أن الأسلحة و الزخائر المخزنة في إسرائيل ستكون متوفرة لدى حصول وضع متأزم. إضافة إلى ذلك، يعني تدبير "الإستخدام المزدوج"، أنه بدلاً من تخزين الأسلحة و العتاد لوحدات أمريكية منتدبة مقدماً، سيتم توزيع الأسلحة من المخزون العام في ظروف متأزمة، و من ثم إدماجها في مختلف الوحدات القتالية، الأمر الاذي سيتسبب في كابوس لوجيستي. فالهدف الرئيسي من برنامج التخزين هو تحسين الإحتياطات المادية الإسرائيلية، و لا يكاد يكون من المستغرب أن "واي نت نيوز" و هو موقع خدمات إخبارية على الإنترنت مرتبط بصحيفة "يديعوت أحرنوت" الإسرائيلية، أفاد في ديسمبر 2006، أن " قسماً كبيراً من التجهيزات الأمريكية المخزونة في إسرائيل ... استخدم في معارك حرب صيف 2006 في لبنان".

أنشأت الولايات المتحدة و إسرائيل في 1996، إعتماداً على مجموعات عمل أخرى أقيمت في الثمانينيات، مجموعة عمل مشتركة مناهضة للإرهاب، و أقامتا "خطاً ساخناً" إلكترونياً بين البنتاغون و وزارة الدفاع الإسرائيلية. مزيداً لتدعيم الروابط بين الدولتين، أُعطيت

إسرائيل، في 1997، حق الدخول إلى المنظومة الأمريكية للإنذار بالصواريخ المرتبطة بالأقمار الصناعية. ثم في 2001، أقامت الدولتان "حواراً إستراتيجياً بين الوكالات" سنوياً لمناقشة "مسائل المدى البعيد". و تم تعليق هذه الندوة المذكورة مؤقتاً بسبب الخلاف في شأن مبيعات إسرائيل تكنلوجيا عسكرية أمريكية للصين، لكنها عادت و التأمت في نوفمبر 2005.

و على ما يمكن أن يتوقعه المرء، يمتد التعاون الأمريكي – الإسرائيلي، ليشمل المجال الخاص بالإستخبارات. و يعود التعاون بين أجهزة الإستخبارات الأمريكية و الإسرائيلية إلى أواخر الخمسينيات. و ذكر انه بحلول 1958، كان البلدان قد وقعا دزينتين من تدابير تبادل المعلومات الإستخباراية. و سمحت إسرائيل للولايات المتحدة بالوصول إلى أنظمة أسلحة سوفياتية إستولت عليها، و إلى تقارير من مهاجرين من الكتلة السوفياتية، بينما زودت الولايات المتحدة إسرائيل بصور من الأقمار الصناعية إبان حرب اكتوبر 1973، و قبل عملية إنقاذ الرهائن في عنتيبي 1976. و قيل إنها ساعدت على تمويل عدة عمليات إستخبارية إسرائيلية في أفريقيا. بل إن الولايات المتحدة، منحت إسرائيل في اوائل الثمانينيات، حق الوصول إلى أشكال معينة من المعلومات الإستخبارية حجبتها عن أقرب حليفاتها في حلف شمال الأطلسي. و ذُكر أن إسرائيل حصلت، في نوع خاص، على وصول غير محدود إلى معلومات إستخبارية من قمر التجسس المتطور " ك هـ - 11" (و إستناداً إلى رئيس الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية، "ليس المعلومات و حسب، بل الصور نفسها أيضاً")، بينما كان وصول بريطانيا إلى المصدر نفسه أكثر محدودية بكثير. و تم حصر الوصول إلى هذه المعطيات غداة الغارة الإسرائيلية على مفاعل "أوزيراك" العراقي في 1981، لكن يُعتقد أن الرئيس بوش الأول سمح بنقل معلومات القمر، في الوقت الفعلي، حول الهجمات العراقية ضد إسرائيل "بالسكود" إبان حرب الخليج 1991.

و في ما يناقض معارضة واشنطن الطويلة الأمد لإنتشار أسلحة الدمار الشامل، دعمت الولايات المتحدة ضمنياً جهد إسرائيل في الحفاظ على تفوقها العسكري الإقليمي، من خلال التعامي عن برامجها السرية المختلفة لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك إمتلاكها ما يصل إلى

300 رأس نووي. و قد ضغطت حكومة الولايات المتحدة على عشرات الدول لتوقيع معاهدة حظر الإنتشار، لكن القادة الأمريكيين لم يفعلوا الكثير للضغط على إسرائيل لوقف برنامجها النووي و توقيع الإتفاق. و من الواضح أن إدارة كينيدي أرادت في اوائل الستينيات كبح طموحات إسرائيل النووية، و أقنعت إسرائيل في نهاية الأمر بالسماح لعلماء أمريكيين بالتجوال في منشأة الأبحاث النووية الإسرائيلية (ديمونا) للتأكد مما إذا كانت إسرائيل تحاول إنتاج قنبلة نووية. و نفت الحكومة الإسرائيلية تكراراً إمتلاكها برنامجاً للأسلحة، و رفعت قدمها عند جدولة الزيارات، و فرضت قيوداً ثقيلة عند زيارات المفتشين. و هكذا، ضمَّت الزيارة الأمريكية الأولى، في 18 مايو 1961، عالمين أمريكيين و حسب، و إستمرت فقط أربعة أيام، منها يوم تم قضاؤه في موقع ديمونا. و بحسب وارن باس، "قضت إستراتيجية إسرائيل بالسماح بالزيارة ... لكن مع ضمان أن المفتشين لن يعثروا على شيء". و بعدما تم حثَّهم على السماح بزيارة متابعة بعد ذلك بسنة، دعا الإسرائيليون بصورة غير متوقعة مسؤولي لجنة الطاقة الذرية الأمريكية الذين يفتشون منشأة إسرائيلية أخرى إلى القيام بجولة مرتجلة في ديمونا. و علا ما يلاحظه باس، فإن هذه الزيارة (تكاد لا تستحق إسم "تفتيش". لكن إدارة كينيدي "لم تبد متشوقة إلى إثارة نزاع").

إلا أن كينيدي صعَّد الضغط في السنة التالية، باعثاً عدة رسائل إلا كل من بن غوريون و خليفته ليفي أشكول، مطالباً بعمليات تفتيش مرتين في السنة "بما يتوافق مع المعايير الدولية"، و محذراً من أن "إلتزام حكومته حيال إسرائيل و دعمها لها سيتعرضان للخطر الجسيم" إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من إيجاد حل لمخاوفها من طموحات إسرائيل النووية. أقنعت تهديدات كينيدي قادة إسرائيل بالسماح بزيارات إضافية، إلا أن التنازل لم يؤدي إلى الإلتزام.و ذكر أن أشكول أبلغ زملائه بعد تلقيه مسعى كينيدي في يوليو 1963 : (ما الذي أخافه ؟ سيأتي رجله، و سيقال له في واقع الأمر ان بإمكانه زيارة [ديمونا] و الذهاب إلى اي مكان يريده، إلا أنه عندما يريد فتح أحد الأبواب في أحد الأماكن سيقول له حينها [إيمانويل] برات [رئيس أعمال البناء في ديمونا] : "لا، ليس هذا"). و لم يُسمح للمفتشين، في زيارات أخرى، بجلب معدات خارجية، او أخذ عينات.

كما تُذكِّرنا بذلك الامثلة الأكثر معاصرة للعراق و كوريا الشمالية، مثل هذه التكتيكات المبهمة، هي جزء من الدفتر النموذجي لكل من الناشرين السريين للأسلحة. و بقى الشك يراود المسؤوليين الأمريكيين حول خطط تل أبيب (القدس) النووية، لكن الخداع الإسرائيلي نجح، لأنه لا كينيدي ولا خليفته ليندون جونسون، كانا على إستعداد لحجب الدعم الأمريكي في حال عدم إستجابة إسرائيل. و لاحظ أفنير كوهين، في تاريخه المفصَّل للبرنامج النووي الإسرائيلي، أنه نتيجة لذلك، "تمكن الإسرائيليون من تحديد قواعد الزيارات [الأمريكية]، و إختارت إدارة جونسون عدم مواجهة إسرائيل في تلك المسألة، مخافة أن تُنهي إسرائيل التدبير ... فقد هدد كينيدي كل من بن غوريون و [ليفي] أشكول بأن عدم الإمتثال ... يمكن "أن يهدد الإلتزام الأمريكي بأمن إسرائيل و رفاها"، لكن جونسون لم يكن مستعداً للمخاطرة بأزمة أمريكية-إسرائيلية حول هذه المسألة. "و بدلاً من عمليات تفتيش كل ستة أشهر" كتب باس "إستقر جونسون على زيارة على زيارة سريعة في السنة أو ما شابه". و عندما جاء مدير "السي .آي . إيه". ريتشارد هيلمس إلى البيت الأبيض في 1968 لإبلاغ جونسون أن الإستخبارات الأمريكية إنتهت إلى أن إسرائيل حصلت في الواقع على القدرة النووية، طلب منه جونسون التأكد من عدم إظهار الدليل لأي احد آخر، بمن في ذلك وزير الخارجية دين راسك و وزير الدفاع روبيرت ماكنامرا. و إستناداً إلى الصحفي سيمور هيرش، "كان هدف جونسون من إبعاد هيلمس ــ و إستخباراته ــ واضحاً : لم يكن يريد معرفة ما تحاول "السي . آي . إيه" أن تقول له، لأنه ما إن يقبل هذه المعلومة، سيصبح عليه لزاماً أن يتحرك في صددها، و بحلول 1968، لم تكن لدى الرئيس أي نية للقيام بأي عمل لوقف القنبلة النووية الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ترسانتها النووية، تحتفظ إسرائيل، ببرنامج نشط للأسلحة الكيميائية و البيولوجية، و لا يزال يتعين عليها إبرام أي من إتفاقية الأسلحة الكيميائية او البيولوجية. هذه المفارقة يصعب تفويتها : فقد ضغطت الولايات المتحدة على دول كثيرة للإنضمام إلى معاهدة حظر الإنتشار، و فرضت عقوبات على دول تحدت رغبات الولايات المتحدة، و حصلت برغم ذلك على أسلحة نووية، و مضت إلى الحرب في 2003 لمنع العراق مما أسمته مواصلته برنامج أسلحة الدمار الشامل، و فكرت في مهاجمة إيران و كوريا الشمالية لنفس السبب. مع

ذلك، دعمت واشنطن طويلاً حليفاً في نشاطاته السرية في مجال أسلحة الدمار الشامل معروفة جيداً، و أعطت ترسانته النووية دافعاً قوياً لجاراته للسعي بأنفسها للحصول على أسلحة دمار شامل.

لقد كان من الصعب، مع الإستثناء الجزئي للدعم السوفياتي لكوبا، التفكير في حالة أخرى قام فيها بلد ما بتزويد بلد آخر بالمستوى نفسه من المساعدة المادية في مثل هذه الفترة المطولة. فإستعداد أمريكا لتوفير بعض الدعم لإسرائيل ليس مفاجئاً طبعاً، لأن الزعماء الأمريكيين أيدوا وجود إسرائيل زمناً طويلاً. و أدركوا أنها تواجه بيئة تهديدية معادية. و على ما ستتم مناقشته لاحقاً في الفصل الثاني، رأى الزعماء الأمريكيون في مساعدة إسرائيل سبيلاً لتقديم اهداف أوسع في السياسة الخارجية. و برغم ذلك، فإن الحجم الهائل المحض للمساعدة الأمريكية يسترعي الإنتباه. و كما سنظهر في الفصل الثالث، كانت إسرائيل أقوى من جاراتها قبل بدء المساعدة العسكرية الأمريكية ذات الشأن، و هي اليوم بلد مزدهر. ولا شك في أن المساعدة الأمريكية كانت مفيدة لإسرائيل، لكنها ليست ضرورية ربما لبقائها.

إن أكثر الملامح تفرداً في الدعم الأمريكي لإسرائيل، هو طبيعته غير المشروطة. فقد كان بإمكان الرئيس آيزنهاور التهديد، بمصداقية، في حجب المساعدة بعد حرب السويس (بالرغم من مواجهته معارضة ذات شأن في الكونغرس) إلا أن هذه الأيام ولَّت منذ زمن بعيد. و منذ أواسط الستينيات، إستمرت إسرائيل في الحصول على دعم سخي حتى عندما قامت بأعمال إعتبرها القادة الأمريكيون حمقاء، و معاكسة للمصالح الأمريكية. فإسرائيل تحصل على مساعدتها بالرغم من رفضها التوقيع على معاهدة حظر الإنتشار النووي، و برغم برامجها المختلفة لأسلحة الدمار الشامل. و هي تحصل على مساعداتها عندما تبني المستوطنات في الأراضي المحتلة (خاسرة فقط مبالغ صغيرة من خلال عمليات الخفض في ضمانات القروض)، حتى بالرغم من معارضة الإدارة الأمريكية لهذه السياسة. و هي تنال أيضاً المساعدة عندما تضم أراضي إحتلتها (كما فعلت بمرتفعات الجولان و بالقدس)، و تبيع تكنلوجيا عسكرية أمريكية لأعداء محتملين مثل الصين، و تقوم بعمليات تجسس على الأرض الأمريكية، أو تستخدم الأسلحة الأمريكية بطرائق تنتهك القانون الأمريكي (مثل إستخدام القنابل

الإنشطارية في مناطق مدنية في لبنان). و إنها تحصل على مساعدة إضافية عندما تقدم تنازلات من أجل السلام، لكنها نادراً ما تخسر الدعم الأمريكي عندما تقوم بأعمال تجعل من إدراك السلام أكثر صعوبة. و هي تحصل على المساعدات حتى عندما تخلف بتعهدات قدمتها إلى رؤساء أمريكيين. فمناحم بيغن، على سبيل المثال، أعطى وعداً لرونالد ريغان بعدم القيام باللوبي ضد صفقة طائرات الأوكس المقترحة للسعودية في 1981، إلا أن بيغن مضى إلى تلة الكابيتول و أبلغ إحجى هيئات مجلس الشيوخ أنه يعارض الصفقة.

ربما يعتقد المرء أن السخاء الأمريكي سيعطي واشنطن ثقلاً كبيراً حيال السلوك الإسرائيلي، لكن لم يكن الحال كهذا. ففي الواقع، عندما يتعامل الزعماء الأمريكيون مع إسرائيل، فإنه لا يمكن عادةً إستدراج التعاون إلا عن طريق تقديم المزيد من الجزر (المساعدة المتزايدة) بدلاً من إستخدام العصي (التهديدات بحجب المساعدة). فالحكومة الإسرائيلية مثلاً، لم توافق على تأييد قرار الأمم المتحدة 242 علناً _ الذي اتخذ أساساً في نوفمبر 1967، و دعا إلى إنسحاب إسرائيل من مناطق إحتلتها في حرب الأيام الستة ـ إلا بعدما قدَّم الرئيس ريتشارد نيكسون ضمانات خاصة بحصول إسرائيل على طائرات أمريكية إضافية. ثم إن موافقتها على إتفاق وقف النار الذي أنها ما سُمي بحرب الإستنزاف مع مصر (سلسلة متمادية من الإشتباكات الجوية و المدفعية، و بين المشاة، بدأت في مارس 1969 على طول قناة السويس و إستمرت حتى يوليو 1970)، قد تم "شراؤها" بتعهد أمريكي بتسريع تسليم الطائرات لإسرائيل، و توفير إجراءات إلكترونية متطورة مضادة للصواريخ التي زود الإتحاد السوفياتي مصر بها، و "بالحفاظ" بصورة أكثر عمومية، على "ميزان القوى" لصالحها و إستناداً إلى شمعون بيريز (الذي كان وزيراً من دون حقيبة في تلك الفترة)، "في ما يتعلق بمسألة الضغط الأمريكي علينا أن نقبل ببرنامجهم، أُقول إنهم تعاطوا معنا بأسلوب العصا. و هم على أي حال لم يهددونا أبداً بالعقوبات".

إستمر هذا النمط طوال السبعينيات، مع تعهد الرؤساء نيكسون، و فورد، و كارتر، بمبالغ أكبر من المساعدات في سياق محادثات فصل القوات مع مصر، و خلال المفاوضات التي أدت إلى إتفاقات كامب ديفيد في 1978، و معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في 1979.

و إزدادت المساعدات لعسكرية الأمريكية لإسرائيل بالتحديد من 1,9 مليار دولار في 1975 إلى 6,29 مليارات دولار في 1976 (بعد إنجاز إتفاق سيناء إثنين)، و من 4,4 مليارات دولار في 1978 إلى 10,9 مليارات دولار في 1979 (إثر معاهدة السلام النهائية مع مصر). و قامت الولايات المتحدة أيضاً، و أن ما تم مناقشته لاحقاً، قد قامت بعدد من الإلتزامات الأخرى حيال إسرائيل لإقناعها بالتوقيع. و بالطريقة نفسها تقريباً، أعطت إدارة كلينتون إسرائيل مساعدة متزايدة كجزء من معاهدة السلام مع الأردن في 1994. و دفعت جهود كلينتون لتقديم عملية السلام في اوسلو، به إلى التعهد ب1,2 مليار دولار إضافية من المساعدة العسكرية لإسرائيل للفوز بقبولها بإتفاق "واي" في 1998. إلى أن رئيس الوزراء نتانياهو علَّق غتفاق "واي" بعد وقت قصير على توقيعه إثر مواجهة عنيفة بين حشد فلسطيني و مواطنين إسرائيليين إثنين. و بحسب المفاوض الأمريكي دينيس روس، "كان يصعب الإستنتاج أن بيبي [نتانياهو] . . . إستغل هذه المحادثة لتفادي المزيد من التطبيق [للإتفاق]. و هذا أمر مؤسف، لإن الفلسطينيين كانوا يعملون بجهد لإنجاز اتزاماتهم بموجب "واي"، و بخاصة في مجال القيام بتوقيفات، و محاربة الإرهاب". بيد أنه، على ما لاحظه الباحث الإسرائيلي أبراهام بن-زفي، "نادراً ما تمت ترجمة خيبة إدارة كلينتون من أسلوب نتانياهو إلى سياسة تؤذي العلاقة الأمريكية_الإسرائيلية الخاصة".

تواجه محاولات إستخدام الثقل الأمريكي الكامن، بالفعل، عوائق كبرى، و نادراً ما تحصل، حتى عندما يستاء المسؤولون الأمريكيون كثيراً من السياسات الإسرائيلية. عندما كاد الرئيس جيرالد فورد و وزير خارجيته هنري كيسنجر يفقدان صبرهما حيال التعنت الإسرائيلي إبان محادثات فصل القوات مع مصر في 1975، تمت إزاحة التهديد بحجب المساعدة و القيام بإعادة تقويم بعيدة المدى للسياسة الأمريكية عندما وقَّع 76 سيناتوراً رسالة رعتها "الايباك" تطالب فورد بأن يبقى "مستجيباً" لحاجات إسرائيل الإقتصادية و العسكرية. و لم يتبق من خيار أمام فورد و كيسنجر، و قد تمت عرقلة قدراتهما على خفض فعَّال للمساعدة الأمريكية، إلا إستئناف دبلوماسية "الخطوة بخطوة" و محاولة كسب التنازلات الإسرائيلية من خلال تقديم المزيد من الإستدراجات.

إستاء الرئيس جيمي كارتر أيضاً من فشل رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغن في تطبيق كامل شروط إتفاقات 1978 في كامب ديفيد (إتفاق الإختراق الذي وجد الإطار لما تلاه من معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل)،لكنه لم يحاول أبداً ربط المساعدة الأمريكية بالإنصياع الإسرائيلي. و بلغ مسؤولوا إدارة كلينتون الدرجة نفسها من الخيبة عندما لم يلتزم رئيس الوزراء ناتناهو و باراك بإلتزامات إسرائيل في إتفاقات أوسلو. و ذُكِر أن كلينتون "إستشاط غضباً" عندما نكل باراك بإلتزام بإعادة ثلاث قرى في القدس إلى السيطرة الفلسطينية، معلناً أن باراك حوله إلى "نبي دجال" في عيني زعيم أجنبي آخر هو ياسر عرفات. و إنفجر كلينتون غضباً أيضاً عندما حاول باراك التراجع عن رأيه خلال قمة كامب ديفيد في العام 2000، قائلاً له "لا يمكنني المضي غلى رؤية عرفات بتقليل النفقة! قد يمكنك بيع ذلك، لكن ليست هناك طريقة تمكنني من فعل ذلك. هذا ليس واقعياً هذا ليس جدياً". و برغم ذلك، لم يرد كلينتون على هذه المناورات بالتهديد بحجب الدعم.

من المؤكد أن الولايات المتحدة قامت في بعض الأحيان بحجب المساعدة مؤقتاً بهدف التعبير عن إستيائها من ساسات إسرائيلية محددة، إلا أن مثل هذه الإشارات كانت في الغالب رمزية، و قصيرة الأمد، و لها تأثير محدود في سلوك إسرائيل. ففي 1977، على سبيل المثال، إستخدمت إسرائيل ناقلات جُند مصفحة للتدخل في جنوب لبنان (وهي خطوة شكلت إنتهاكاً لكل من متطلبات قانون التحكم في تصدير الأسلحة، بأن تستخدم الأسلحة الأمريكية فقط "للدفاع المشروع عن النفس"، و لتعهد رئيس الوزراء مناحم بيغن عدم التحرك في لبنان من دون التشاور أولاً مع واشنطن)، ثم نفت قيامها بذلك. و بعدما فضحت معلومات إستخبارية متطورة خديعة إسرائيل، هددت إدارة كارتر بإلغاء شحنات أسلحة مستقبلية، فأمر بيغن بسحب المعدات.

و هناك مثال مشابه يتمثل في قرار إدارة ريغان تعليق مذكرة التفاهم في 1981 حول التعاون الإستراتيجي إثر ضم إسرائيل مرتفعات الجولان كأمر واقع، إلا أن ريغان طبَّق لاحقاً البنود الرئيسية في الإتفاق بالرغم من أن إسرائيل لم تتراجع عن الضم. و أوقفت الولايات المتحدة أيضاً شحنات من الذخيرة العنقودية بعدما إنتهكت إسرائيل إتفاقات سابقة تتعلق

بإستخدامها إبان غزو 1982 للبنان، لكنها إستأنفت إمداداتها بها في 1988، لكن الزعماء الإسرائيليين أنفسهم كانوا غير راغبين في إتخاذ هذه الخطوة، و لم يحتاجوا بالتالي إلى الكثير من الإقناع.

ضغطت إدارة بوش الأولى، في 1991، على حكومة إسحق شامير لوقف المستوطنات و لحضور مؤتمر مقرر للسلام، و ذلك عن طريق حجب 10 مليارات دولار من ضمانات القروض، إلا أن التعليق لم يدم سوى أشهر قليلة، و تمت الموافقة على الضمانات ما إن حل إسحق رابين محل شامير رئيساً للحكومة. وافقت إسرائيل على بناء مستوطنات جديدة، لكنها واصلت توسيع الكتل الموجودة، و تزايد عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة بثمانية آلاف (14,7 في المئة)في 1991، و بـ900,6 (10,3 في المئة) في 1993، و بـ900,6 (9,7 في المئة) في 1994، و بـ300,7 (9,1 في المئة) فس 1996، و هي معدلات أكبر بكثير من النمو السكاني العام في إسرائيل خلال تلك الأعوام.

و حصل فصل مماثل في 2003، عندما حاولت إدارة بوش الثانية، أن تؤشر إلى معارضتها "الجدار الأمني" الإسرائيلي في الضفة الغربية، من خلال القيام بحسم رمزي في ضمانات القروض لإسرائيل. و لو أنه تم حجب الضمانة بأسرها أو خفض المساعدة الخارجية المباشرة، لربما كان لذلك تأثير ما، لكن بوش بالكاد حجب جزءاً من ضمانة القروض تعادل الكلفة المقدرة لتلك الأجزاء من الجدار التي تقضم من الأراضي الفلسطينية. و بات على إسرائيل، ببساطة، أن تدفع معدل فائدة أكبر على جزء صغير من قرضها، و هي عقوبة تبلغ بضعة ملايين من الدولارات. و عندما تتم مقارنة ذلك بمليارات الدولارات من المساعدات الأمريكية التي حصلت عليها إسرائيل بالفعل (وتتوقع حصولها عليها في المستقبل)، يبدو الأمر كأنه مجرَّد صفعة على المعصم، و ليس له مفعول ظاهر على سلوك إسرائيل.

الحماية الدبلوماسية و الدعم في زمن الحرب:

بالإضافة إلى هذه الأشكال الملموسة من المساعدة الإقتصادية و العسكرية، توفر الولايات المتحدة دعماً دبلوماسياً مطرداً و غير مسبوق في تاريخ العلاقات بين الدول. فما بين 1972

و 2006، إستخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) ضد 42 قراراً لمجلس الأمن في الأمم المتحدة نددت بإسرائيل. و هذا الرقم أكبر من المجموع المشترك لكل الفيتوهات التي إستخدمها أعضاء آخرون في مجلس الأمن في الفترة نفسها، و تبلغ أكثر بقليل من نصف كل الفيتوهات الأمريكية خلال تلك الأعوام. و هناك أيضاً عدد كبير من القرارات التي تركز على إسرائيل لم يصل إلى حد التصويت في مجلس الأمن بسبب التهديد المريكي بالفيتو. و في 2002، قيل ان سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، جون نيغروبونتي، أبلغ إجتماعاً مغلقاً لمجلس الأمن، أن الولايات المتحدة ستضع من الآن و صاعداً الفيتو على أي قرارات تُدين إسرائيل ولا تُدين في الوقت نفسه "الأرهاب" في شكل عام، و لا تشير تحديداً بالإسم إلى "الجهاد الإسلامي" و "حماس" و كتائب "شهداء الأقصى"، الذراع العسكرية لحركة "فتح". و قد صوتت الولايات المتحدة في مناسبات قليلة على توبيخ إسرائيل، لكن فقط إثر ممارسات إسرائيلية فظيعة محددة، و عندما كان القرار ذو الصلة يطرح تنديدات لطيفة، أو عندما أرادت واشنطن أن تبلغ درجةً ما من إستيائها من التعنت الإسرائيلي.

و خارج مجلس الأمن، تدعم الولايات المتحدة إسرائيل في شكل روتيني كلما تمرر الجمعية العامة للأمم المتحدة واحداً من القرارات الكثيرة التي تُدين تصرف إسرائيل، أو تدعو إلى عمل ما إنتصاراً للفلسطينيين. و بالرغم من أن هذه القرارات غير ملزمة، و رمزية إلى حد كبير، فإن ذلك غالباً ما يضع واشنطن على خلاف مع معظم حلفائها، و في تناغم مع حفنة صغيرة من الدول الأخرى. و في مثال نموذجي، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 59\124، حول "الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر في الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني"، تم التصديق عليه في 10 ديسمبر 2004 بـ149 صوتاً مقابل 7 مع (إمتناع 22 و عدم تصويت 13). و كانت اليابان، و المانيا، و فرنسا، و الصين، و بريطانيا العظمى، من بين الدول المؤيدة للقرار. أما الدول الست التي إنضمت إلى الولايات المتحدة في معارضة القرار فهي إسرئيل، و أستراليا، و جزر المارشال، و مايكرونيزيا، و نورو، و بالاو.

و من قبيل ذلك، عندما حاولت دول عربية إثارة مسألة الترسانة النووية الإسرائيلية، غير المعلنة، داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تدخلت واشنطن لمنع المنظمة من وضع المسألة

في روزنامتها. و على ما أبلغه المتحدث بإسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، جونثان بيليد، للصحيفة اليهودية "فوروارد" في 2003، في كل سنة يقوم العرب بهذا، لكن للوصول إلى نقاش شامل وسط إجماع على قرار ضد إسرائيل، يحتاج الأمر إلى موافقة مجلس الحاكمين [في الوكالة الدولية للطاقة الذرية] و هذا ما لا يتم الحصول عليه بسبب نفوذ واشنطن في المجلس.

و بمرور الزمن، إزداد إستعداد أمريكا كثيراً. فإدارة آيزنهاور، كما تمت ملاحظة ذلك آنفاً، أجبرت إسرائيل في الخمسينيات على الإنسحاب من أرض إستولت عليها إبان حرب السويس، و نجحت في إيقاف محاولات إسرائيلية من جانب واحد لتحويل مجرى موارد مياه رئيسية. لكن، منذ أوائل الستينيات، أصبحت الولايات المتحدة أكثر إلتزاماً بحماية مصالح إسرائيل من خلال مواجهات رئيسية و ما تلاها من مفاوضات. لم تعط إسرائيل وشنطن كل ما أرادته، إلا أن الدعم الأمريكي كان ثابتاً و مهماً.

و عندما دفعت سلسلة من الإشتباكات المتصاعدة بين إسرائيل و سوريا في 1966-1967، بالرئيس المصري جمال عبدالناصر إلى إصدار الأوامر لقواته في مايو بالعودة إلى سيناء، الأمر الذي أنذر إسرائيل بالخطر، و أثار خطر نشوب حرب أوسع، إقتنعت إدارة جونسون، برغم ذلك، بأن إسرائيل متفوقة عسكرياً على خصومها العرب، و تبالغ في مخاطر هجوم عربي. و أبلغ الجنرال إيرل ويلر، رئيس هيئة الأركان المشتركة، الرئيس جونسون "أن أفضل تقديراتنا هي أن إسرائيل في حالة نشوب حرب، ستنتصر في غضون خمسة إلى سبعة أيام"، و أبلغ جونسون نفسه وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان، أنه في حال قيام مصر بهجوم "ستدمرونهم شر تدمير". و وافق زعماء إسرائيليون في مجالسهم الخاصة على هذا التقويم، لكنهم إستمروا في بعث تقارير منذرة بالخطر إلى واشنطن كجزء من حملة مقصودة لإستدرار العواطف و الدعم.

حاولت الولايات المتحدة، إستناداً إلى تقديراتها الخاصة، منع نشوب الحرب من خلال إقناع إسرائيل بالإمتناع عن إستخدام القوة و مواصلة الحل الدبلوماسي. و اعتبر الرئيس جونسون

قرار مصر، في 26 مايو، إقفال مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، "غير شرعي"، و تعاطف مع المخاوف الإسرائيلية، لكنه لم يشأ إلزام القوات الأمريكية في ضوء التورط الأمريكي في فيتنام، و رفض إعطاء تعهد شامل بإرسال أي قوات لمساعدة إسرائيل. إلى أن جهوده لكبح إسرائيل خفتت تدريجياً. و بحلول الأسبوع الأول من يونيو، كان جونسون و عدد من مستشاريه، يلمحون للمسؤولين الإسرائيليين إلى أن الولايات المتحدة لن تعارض في حال تصرفت إسرائيل، محذرين من عدم توقعهم مساعدة أمريكية في حال ساءت الأمور. و قال وزير الخارجية دان راسك لأحد الصحفيين "لا أعتقد أن عملنا يقضي بكبح أياً كان". و أفاد مايكل بريشر أنه بحلول الثالث من يونيو، "كان الإنطباع [الإسرائيلي] المُدرك هو أنه، حال إتخاذ إسرائيل المبادرة . . . لن تكون للولايات المتحدة وجهة نظر غير ودية". و قد أعطى جونسون، بالفعل، للإسرائيليين ما أسماه أحد الخبراء لاحقاً الـ"ضوء الأصفر" للهجوم. و لا تزال أسباب تحول جونسون غامضة، بالرغم من أن الضغط الذي مارسه عدد من الأصدقاء الموالين لإسرائيل و المستشارين، و حملة كتابة الرسائل التي نظمتها السفارة الإسرائيلية، و الإحساس المتزايد بأن إسرائيل ستضرب على أي حال، قد تكون كلها لعبت دوراً في ذلك.

لم تمارس الولايات المتحدة ضغطاً يُذكر على إسرائيل لوقف القتال إلى أن خرجت منتصرة، كما أنها لم تنتقد السلوك الإسرائيلي بعد الحرب. و بالفعل عندما هدد الإتحاد السوفياتي بالتدخل إثر إحتلال إسرائيل مرتفعات الجولان (الأمر الذي هدد سوريا حليفة السوفيات)، أمر الرئيس الأمريكي الأسطول السادس بالتحرك إلى مكان أكثر قرباً من إسرائيل لردع التدخل السوفياتي. و في تناقض حاد مع حرب السويس في 1956، أوضحت إدارة جونسون أنه لن تتم ممارسة ضغط من أجل إنسحاب إسرائيل إلا في إطار إتفاق سلام أوسع. و لم تصرّ الولايات المتحدة كذلك على محاسبة كاملة و تابعة للهجوم المأساوي على سفينة الإستطلاع "ليبرتي" الذي شنَّته القوات البحرية و الجوية الإسرائيلية في 8 يونيو، و هو حدث لا يزال مدار نزاع. و ربما لم تعطِ الولايات المتحدة إسرائيل الحماية الدبلوماسية و العسكرية التي سعت إليها في الأساس عند بداية الأزمة، إلا أنه لا مجال للشك في شأن من تتعاطف معه أمريكا.

مالت الولايات المتحدة حتى بقوة اكبر إلى إسرائيل إبان حرب الإستنزاف في 1969-1970. و زادت المساعدة لإسرائيل إبان القتال، في شكل متوافق مع إعتقاد نيكسون و كيسنجر، بأن الدعم الثابت لإسرائيل سيكشف القيمة المحدودة للمساعدة السوفياتية، و يُقنع في النهاية "زبائن" موسكو العرب بالعودة إلى الإصطفاف مع الولايات المتحدة. و بالرغم من أن إدارة نيكسون لم تعطِ إسرائيل الأسلحة كلها التي طلبتها، و هو ما أدى ظرفياً إلى تنافر كلامي حاد بين الحكومتين، فإن الولايات المتحدة وفرت، في المقابل إمدادات متزايدة من الأسلحة، بينما لم تقم سوى بالقليل نسبياً لتشجيع التنازلات الإسرائيلية في مختلف محادثات السلام التي دارت في تلك الحقبة. لكن، عندما أثار تصعيد العُنف مخاوف جديدة من مواجهة محتملة بين القوى العظمى، تقدمت الولايات المتحدة العمل في تدبير وقف لإطلاق النار، و أقنعت إسرائيل بالموافقة عليه من خلال وعود بزيادات ذات شأن في المساعدة. و الزمت مذكرة تفاهم في 1972 الولايات المتحدة العمل من جديد بتوفير طائرات و دبابات على المدى الطويل، و تعهد نيكسون و كيسنجر بالتشاور مع إسرائيل قبل تقديم أي مقترحات جديدة للسلام. و من خلال القيام بذلك، أعطت إحدى القوتين العظميين في الواقع، بلداً صغيراً ما يشبه الفيتو حول مبادرات دبلوماسية لاحقة. و كتب وليام كوانت، في أوائل السبعينيات، أن "سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، كانت عبارة عن أكثر بقليل من الدعم المفتوح لإسرائيل"، و وصف وزير الخارجية الإسرائيلية أبا إيبان، لاحقاً، هذه الفترة بأنها "العصر الذهبي" للإمدادات العسكرية الأمريكية.

و تطور الدعم الأمريكي لإسرائيل، و أصبح أكثر دراماتيكية إبان حرب أكتوبر في 1973. كان نيكسون و كيسنجر واثقين أساساً من أن إسرائيل ستحرز نصراً سريعاً، و إعتقدا أن ثُقل أمريكا لما بعد الحرب، سيقوى إلى أقصى الحدود، إذا لم يكن دعمها لإسرائل مكشوفاً جداً و لم تحقق إسرائيل إنتصاراً حاسماظص جداً. و على ما يرويه كيسنجر في مذكراته، "لو أن إسرائيل حققت إنتصاراً ساحقاً – كما توقعنا أولاً – لتوجب علينا أن نصبح النقطة البؤرية للنقمة العربية. و كان علينا أن نمنع الإتحاد السوفياتي من البروز بوصفه منقذ العرب . . . و لو حصل غير المتوقع و أضحت إسرائيل في محنة، فسيكون علينا القيام بما يلزم لإنقاذها". و

إذ أخذت في الإعتبار هذه التوقعات و الأهداف الإستراتيجية، إستجابت الولايات المتحدة ببطء للطلب الإسرائيلي الأساسي بالمساعدة. لكن، عندما واجهت إسرائيل صعوبات غير متوقعة، و أخذت تنقصها التجهيزات العسكرية الحيوية، أمر نيكسون و كيسنجر بجسر جوي شامل من المعدات الحيوية التي تم دفع ثمنها من هبة ب2,2 مليار دولار من المساعدة العسكرية الإضافية. و بالرغم من أن مسار المعركة كان قد تحول قبل وصول المساعدة العسكرية ذات الشأن، فقد رفع هذا الدعم من معنويات إسرائيل، و ساعدها على إحكام إنتصارها. و لسوء حظ الولايات المتحدة، أثار جهد إعادة التموين الحظر النفطي العربي و التناقص في إنتاجه، ما أدى غلى إرتفاع أسعار النفط العالمية، إرتفاعاً قوياً، و أدى إلى فرض تكاليف إقتصادية على الولايات المتحدة و حليفاتها.

حابت الدبلوماسية الأمريكية إسرائيل، في حدود معينة، إبان الحرب: فقد ساهمت الولايات المتحدة في إقناع الملك الأردني حسين في البقاء عند الحدود الجانبية، و تولى كيسنجر مفاوضات وقف النار (و في شكل أخص محادثاته مع الزعماء السوفيات في موسكو في 21 اكتوبر)، مبقياً عينه على الحفاظ على حُرية إسرائيل في الحركة حتى المراحل الأخيرة من الحرب. و أعطى نيكسون تعليماته لكسينجر بإبلاغ الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف، أن الولايات المتحدة "أرادت إستخدام الحرب لفرض سلام شامل في الشرق الأوسط". إلا أن كيسنجر ضغط في موسكو بنجاح، من أجل مجرد وقف للنار سيترك لإسرائيل اليد الطولى و يسهل الجهود التالية لإقصاء الإتحاد السوفياتي عن عملية السلام. و بحسب المؤرخ كينيث ستين، "يظهر مجموع المحاضر التي جمعها الأمريكيون عن الإجتماعات الثلاثة التي حضرها كيسنجر مع بيرجيف، بما لا يقبل الشك، أنه قدَّم إلى موسكو بدقة و تكرار، مصالح إسرائيل بما يتعارض كلياً تقريباً مع تفضيلات نيكسون". إستاء القادة الإسرائيليون مما رأوا فيه تواطئاً سوفياتياً- أمريكياً لصياغة وقف للنار، لكن، كما يلاحظ ستين، "فإن كيسنجر، بالرغم من أنه لم يمثل إسرائيل في الكرملين، عرض بالتأكيد رؤية إسرائيل لمخاوفها".

عندما مرر مجلس الأمن قرار وقف إطلاق النار في 22 أكتوبر، الذي يطالب فيه بوقف كل أعمال القتال في غضون 12 ساعة، سمح كيسنجر لإسرائيل بإنتهاكه من أجل ترسيخ وضعها العسكري.فقد سبق له و أبلغ السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز، بأن "النصيحة الجيدة" لإسرائيل هي في إستخدام الوقت الذي تسمح به زيارته موسكو لإنجاز عملياتها العسكرية. و إستناداً إلى ارشيف الأمن القومي، و هو مجموعة أبحاث مركزها واشنطن متخصصة في المصادر التي رُفِعت عنها السرّية، "أعطى كيسينجر و بسرّية الضوء الأخضر للسلطات الإسرائيلية لخرق وقف إطلاق النار" بهدف "إعطاء الوقت للتقدمات العسكرية الإسرائيلية بالرغم من الحد الزمني الداهم". و عندما إنهار وقف إطلاق النار كلياً، و طوَّق الجيش الإسرائيلي الجيش المصري الثالث، الأمر الذي حفز على تهديد سوفياتي صريح بالتدخل بقواته الخاصة، أصدر نيكسون و كيسنجر أمراً بالإستنفار العسكري على مستوى العالم، و وجها تحذيراً حاداً لموسكو بعدم التدخل، و أبلغا الإسرائيلين أن الوقت حان لوقف القتال.

و بالرغم من المساومات القاسية إبان دبلوماسية "الخطوة بخطوة" التي تلت ذلك و أدت إلى إتفاقية "سيناء – 2" لفصل القوات في 1975، بقيت الولايات المتحدة تعمل لحماية مصالح إسرائيل. و بالإضافة إلى إعطاء إسرائيل مساعدة عسكرية متزايدة، تعهدت الولايات المتحدة بالعمل مع إسرائيل عند التحضير لمؤتمر السلام التالي، و أعطت إسرائيل سُلطة الفيتو الأمر الواقع على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي محادثات سلام مقبلة. و وعد كيسنجر، بالفعل، بأن الولايات المتحدة لن "تعترف أو تتفاوض" مع منظمة التحرير الفلسطينية مالم تعترف بحق سرائيل في الوجود، أو حتى تقبل قراري الأمم المتحدة 242 و 338 (قراري وقف إطلاق النار الذين وضعا حداً لحربي 1967 و 1973 على التوالي، و دعوا إلى إنسحاب إسرائيلي من "أراضٍ محتلة" إلى جانب الإعتراف بسيادتها و إستقلالها)، و هو تعهد سنَّه الكونغرس في قانون 1984. و بحسب المؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم، أوضح [رئيس وزراء إسرائيل] رابين لكسينجر، أن الحكومة لن تبرم "إتفاق سيناء-2 [لفصل القوات] ما لم يقترن بإتفاق أمريكي – إسرائيلي". و وصف شلايم ما ننتج عن ذلك من تدابير بأنه "تحالف مع أمريكا في كل شيء، لكن ينقصه الإسم".

هبَّت الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل مرة أخرى إثر الغزو السيء الذكر للبنان في 1982. ففي خِضم الهجمات المتبادلة بين إسرائيل و قوات منظمة التحرير الفلسطينية جنوب لبنان، سعى وزير الدفاع الإسرائيلي أربيل شارون إلى الموافقة الأمريكية على رد عسكري بهدف إخراج منظمة التحرير من لبنان، و إنهاء النفوذ السوري، و الإتيان بزعيم المسيحيين اللبنانيين بشير الجميل إلى السلطة. و بدا أن وزير الخارجية الأمريكية ألكسندر هيغ أعطى موافقة مشروطة على هذا المخطط في محادثاته مع المسؤولين الإسرائيليين، قائلاً عند حد ما إن الرد الإسرائيلي المفترض يجب أن يكون سريعاً "كبضع الفص"، بالرغم من أنه ربما لم يعلم بكامل مدى الطموحات الإسرائيلية، و حذر من أنه على إسرائيل أن تتصرف فقط في حال وجود "إستفزاز معترف به دولياً" بتعبير هيغ. و غزت إسرائيل في مآل الأمر لبنان في يونيو 1982، (بالرغم من عدم الإلتزام بمعيار هيغ)، لكن مخططها الطموح لإعادة ترتيب السياسة الداخلية اللبنانية سرعان ما ذهب أدراج الرياح. و فاوض المبعوث الخاص فيليب حبيب في النهاية على صفقة تُنهي الحصار، و تسمح لمنظمة التحرير بالإنسحاب، و تلى ذلك إرسال آلاف جنود من المارينز الأمريكيين إلى لبنان من ذمن قوة سلام متعددة الجنسيات.

أحبط إغتيال بشير الجميل في سبتمبر، آمال إسرائيل في إقامة حكومة موالية لها في لبنان، و سمح الجيش الإسرائيلي بعدها للمليشيات المسيحية، تحت قيادة القوات اللبنانية، بالدخول إلى مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في صبرا و شاتيلا، حيث شرعت في الإجهاز على المدنيين الفلسطينيين و اللبنانيين، ذُبح فيها عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين و اللبنانيين، و قد تراوحت تقديرات عدد القتلى بين سبعمئة إلى أكثر من ألفين تقريباً. و فشلت الجهود المتكررة لوضع حد للصراعات اللبنانية الداخلية و للإحتلال الإسرائيلي، و أخذ الجنود الأمريكيون في الإنجرار تدريجياً إلى الدوامة اللبنانية التي كانت تزداد شدةً و تأزماً. و في أبريل 1983، قام إنتحاري بتفجير السفارة الأمريكية في بيروت، فقتل 63 شخصاً، كما أدى هجوم شاحن مفخخة على مقر المارينز في بيروت في أكتوبر إلى مقتل 241 من المارينز، ما عبَّد الطريق أمام إنسحاب أمريكي كامل في السنة التالية.

لم يحاول المسؤولون الأمريكيون – بمن فيهم الرئيس ريغان نفسه – برغم إساتيائهم من السلوك الإسرائيلي خلال الحرب، أن يعاقبوا إسرائيل على أعمالها. و قد بعث ريغان، في 9 يونيو، برسالة صيغت عبارتها بحدة إلى رئيس وزراء إسرائيل مناعم بيغن، يطلب منه فيها القبول بوقف نار مقترح مع سوريا. لكن أهداف الجيش الإسرائيلي حيال سوريا، كانت قد تحققت عند ذلك الحين، و لم يتطلب الأمر من إسرائيل تقديم تضحيات كبرى للقبول بذلك. و لاحظ المؤرخ و الدبلوماسي الإسرائيلي إيتامار رابينوفيتش، "أنه بالرغم من الإحتجاجات الشفهية و الغيظ الظرفي الحقيقي"، فقد قدَّمت الولايات المتحدة لإسرائيل "الدعم السياسي الذي سمحلها بالمضي في الحرب لوقت طويل غير معهود".

و بدلاً من معاقبة إسرائيل على غزوها دولة مجاورة، صوَّت الكونغرس بالفعل، في ديسمبر، على 250 مليون دولار إضافية من المساعدة العسكرية، بالرغم من الإعتراضات الشديدة لكل من الرئيس ريغان و وزير خارجيته الجديد جورج ب. شولتز.

و على ما يستذكر شولتز لاحقاً:

"في ديسمبر [1982]. . . بلغ مسمعي أن ملحقاً يجري تمريره في آخر جلسة للكونغرس لتأمين زيادة 250 مليون دولار إلى مبلغ المساعدة العسكرية الممنوحة لإسرائيل: هذا هو وجه الغزو الإسرائيلي للبنان، بإستخدامها القنابل العنقودية، و تواطئها في مجازر صبرا و شاتيلا! حاربنا الملحق، حاربناه بشدة. ألقيت و الرئيس ريغان بثقلنا الشخصي، و أجرينا غتصالات كثيرة بالشيوخ و النواب. و أضفت، في 9 ديسمبر، رسالة معارضة رسمية تقول إن الملحق يبدوا كأنه "يؤيد سياسات إسرائيل و يكافئها". و وصف وزير الخارجية شامير معارضة ريغان بانها "عمل غير ودّي"، و قال إنها "تهدد عملية السلام". و مر الملحق رغماً عنَّا، و حاز موافقة الكونغرس، كما لو أنني و الرئيس ريغان لم نكن موجودين أبداً. صُدمت و خُذلت. و اعاد هذا إلى ذهني بوضوح ثقل إسرائيل في "كونغرسنا". و رأيت أنه علي أن أعمل بحذر مع الإسرائيليين إذا كنت أريد بأن أحصل على أي أداة في حركة الكونغرس التي قد تؤثر في

إسرائيل، و إذا كنت أريد أن أحافظ على دعم الكزنغرس لجهودي من أجل إحراز تقدم في الشرق الأوسط".

بيد أنه سرعان ما حذا شولتز و ريغان حذو الكونغرس: فقد أُعيد في نوفمبر 1983، العمل بمذكرة تفاهم 1981، حول التعاون الإستراتيجي (التي عُلقت بعد ضم إسرائيل مرتفعات الجولان)، لأن مسؤولين أمريكيين أساسيين إعتقدوا أن التعاون الوثيق مع إسرائيل هو الطريقة الوحيدة للتأثير في تصرفاتها.

يمتد الميل الأمريكي إلى الإصطفاف مع إسرائيل، إلى مفاوضات السلام أيضاً. فقد لعبت الولايات المتحدة دوراً أساسياً في جهود السلام المجهضة التي أعقبت حرب الأيام الستة، بالإضافة إلى المحادثات التي وضعت حداً لحرب الإستنزاف في 1970. و وافقت الولايات المتحدة، في 1972، على التشاور مع إسرائيل قبل إطلاق المزيد من مبادرات السلام، و لم يتمكن كيسنجر أبداً من الحصول على مزيد من الضغوط لفرضها على إسرائيل خلال قيامه بدبلوماسية "الخطوة بخطوة" التي أعقبت حرب أكتوبر. و إشتكى، في مرحلة ما من مراحل المفاوضات، قائلاً "أطلب من رابين تقديم تنازلات، فيقول إنه لا يستطيع ذلك لأن إسرائيل ضعيفة. لذا، أعطيه المزيد من السلاح، فيقول لي عندها إنه لا يحتاج إلى تقديم تنازلات لأن إسرائيل قوية". و على ما ناقشناه سابقاً، فقد تم أساساً الوصول إلى إتفاقات فصل القوات بين مصر و إسرائيل من خلال تعهدات بمساعدة أمريكية إضافية، و بإلتزام أمريكي بتمركز مراقبين مدنيين في سيناء.

و تمكن معاينة الطراز نفسه في تعاطي إدارة كلينتون مع المفاوضات التي أنتجت إتفاقات أوسلو في 1993، و المحاولة غير الناجحة للوصول إلى إتفاق حول الوضع النهائي في 1999 – 2000، فقد حصلت إحتكاكات ظرفية بين مسؤولي إدارة كلينتون و نظرائهم الإسرائيليين، لكن الولايات المتحدة نسَّقت مواقفها عن كُثب مع إسرائيل، و دعمت في شكل عام مقاربة إسرائيل لعمليات السلام، حتى عندما كانت للممثلين الأمريكيين تحفظات جدية عن إستراتيجية إسرائيل.

و إستناداً إلى رون بونداك، و هو أحد المفاوضين الإسرائيين، و ممثل رئيسي في المفاوضات التي أدت إلى أوسلو، و أحد مهندسي ما تلى ذلك من إتفاق إطار حول محادثات الوضع النهائي في كامب ديفيد، في 2000، "قضت المقاربة التقليدية لوزارة الخارجية [الأمريكية]. . . بتبني موقف رئيس وزراء إسرائيل. و قد تمت برهنة ذلك في أكبر قدر إبان حكومة نتانياهو، حيث بدت الحكومة الأمريكية أحياناً كأنها تعمل لدى رئيس وزراء إسرائيل و هي تحاول إقناع و (الضغط على) الجانب الفلسطيني للقبول بالعروض الإسرائيلية و ظهر هذا الميل الأمريكي بوضوح أثناء ولاية باراك".

قدَّم المشاركون الأمريكيون في عملية السلام أحكاماً مماثلة. و إستناداً إلى روبرت مالي، المساعد الخاص للشؤون العربية – الإسرائيلية في ظل إدارة الرئيس كلينتون، و المشارك الرئيسي الآخر في كامب ديفيد، "لم يتم أبداً التعبير خطياً عن الأفكار [الإسرائيلية] المطروحة في كامب ديفيد. . .فقد جرى طرحها في شكل عام بوصفها مفاهيم أمريكية و ليست إسرائيلية". و على حد ما وصفه آرون ديفيد ميللر، و هو مستشار لستة وزراء خارجية مختلفين حول الشرق الأوسط و الشؤون العربية – الإسرائيلية، و لاعب رئيسي آخر في جهود سلام إدارة كلينتون، في 2005، "عملنا، أكثر مما يلزم بكثير. . . كمحامين لإسرائيل".

خلاصة

منذ إنشاء إسرائيل في 1948، جاءت عناصر مهمة كثيرة في سياسة أمريكا للشرق الأوسط لتتمحور حول إلتزامها بالدولة اليهودية. بل أصبح هذا الميل، كما سنناقش هذا بالتفصيل في الفصل الثاني، أكثر ظهوراً مع مرور الزمن. و في ملاحظة لإشارة نهائية أخرى عن موقع إسرائيل المميز بين حلفاء الولايات المتحدة: فإنه، منذ 1976، توجه ستة قادة إسرائيليين بالكلام أمام جلسات مشتركة للكونغرس، و هو مجموع أكبر من أي مجموع آخر لأي دولة. و هو ربما مؤشر يُعتبر متواضع أو عديم الأهمية ، لكنه لا يزال يستوقف الأنظار إذا أخذنا في عين الإعتبار أن هؤلاء القادة الستة يمثلون بلداً بلغ مجموع سكانه في 2007 أقل من [نصف] مجموع سكان مدينة نيويورك.

كان إسحق رابين على حق: فسخاء أمريكا حيال إسرائيل "لا يجد له ندَّاً في التاريخ الحديث". و قد نما من بدايات متواضعة إلى "علاقة خاصة" لا مثيل لها. و على ما ذكره ميتشل بارد و دانيال بايبس "ربما و من منظور مقارن، كان للولايات المتحدة و إسرائيل أكثر الروابط فوق العادية في السياسات الدولية".

و بالرغم من أن الولايات المتحدة حققت عدداً من المكاسب من دعمها إسرائيل، و من الإنجازات الإسرائيلية التي لا تثنكر، فإنها قد أعطت أكثر بكثير مما كسبت. كان يمكن تفهم هذا السخاء لو أن إسرائيل شكلت ورقة إستراتيجية حيوية للولايات المتحدة – أي لو أن بقاء إسرائيل و إستمرار نموها يجعلان الولايات المتحدة في شكل ملموس أكثر أمناً. و لسهل شرح ذلك لو أن هناك منحنى تفكيرياً أخلاقياً ملزماً للإبقاء على مثل هذه المستويات الضخمة من المساعدة و الدعم الدبلوماسي. لكن ليست هذه الحال، و سنُظهر في الفصلين التاليين، أنه لا المصالح الإستراتيجية ولا المستلزمات الأخلاقية، يمكنها أن تفسر لماذا تستمر الولايات المتحدة في إعطاء إسرائيل مثل هذا الدعم السخي، و غير المسبوق.

الفصل الثاني

إسرائيل: ورقة إستراتيجية أم عبء؟

لو أن إستعداد أمريكا لإعطاء إسرائيل دعماً إقتصادياً و عسكرياً و دبلوماسياً واسعاً، أعطى الأولوية لعموم المصالح الأمريكية الإستراتيجية، لسهل فهمه. فيمكن، مثلاً، تبرير المساعدة السخية لإسرائيل لو أنها طريقة فعالة و أقل تكلفة على الولايات المتحدة للتعاطي مع دول سبق لواشنطن أن حددتها بأنها معادية. و ربما كان للدعم الأمريكي الراسخ معنى لو أن الولايات المتحدة تلقت فوائد ذات شأن في المقابل، أو لو أن قيمة هذه الفوائد تجاوزت الكلفة الإقتصادية و السياسية للدعم الأمريكي. و لو أن إسرائيل إمتلكت موارد طبيعية حيوية (مثل النفط أو الغاز الطبيعي)، أو لو أنها إحتلت موقعاً جغرافياً حساساً، فلربما أرادت الولايات المتحدة عندها توفير الدعم من أجل الإحتفاظ بعلاقات جيدة، او إبعادها عن الأيدي المعادية. بإختصار، سيكون من السهل شرح المساعدة لإسرائيل لو أنها تساهم في جعل الأمريكيين أكثر أماناً، أو أكثر إزدهاراً. و من شأن قيمة إسرائيل الإستراتيجية للولايات المتحدة، أن تتحسن أكثر لو أن دعمها سيمكن أمريكا من الفوز بمزيد من الأصدقاء حول العالم، و لو لم تقّوض علاقات الولايات المتحدة مع بلدان أخرى تتمتع بأهمية إستراتيجية.

و من غير المفاجئ أن يُقدِّم أولئك الذين يؤيدون الدعم الأمريكي السخي لإسرائيل، هذه الأنواع كلها من الحجج. ففي الثمانينيات مثلاً، جادل باحثون من أمثال ستيفن سبييغل و أ.ف.ك. أورغانسكي، بأن إسرائيل أصبحت ورقة إستراتيجية رئيسية في الحرب الباردة، و إدعوا بأن المساعدة الأمريكية السخية تُشكِّل صفقة رابحة إذا ما أخذت المكاسب التي حققتها للولايات المتحدة في الإعتبار. و بحسب ما عبَّر عنه، في 1984، هايمن بوكبايندر، ممثل اللجنة الأمريكية اليهودية في واشنطن، "نحن ننحن غلى الوراء لمساعدة الناس على فهم أن المساعدة المُقدَّمة إلى إسرائيل، تصب أيضاً في المصالح الإستراتيجية الأمريكية".

يصور السند العقلاني الإستراتيجي للدعم الأمريكي الواسع للدولة اليهودية، هذه السياسة، ليس بوصفها تبرعاً أو إلتزاماً أخلاقياً، و ليس بالتأكيد بوصفها نتيجة للوبي اليهودي داخل

الولايات المتحدة. بل يُقال إن الدعم الراسخ لإسرائيل هو إنعكاس للمصالح الإستراتيجية الأمريكية العليا: فالولايات المتحدة تدعم إسرائيل لأنه يفترض بقيامها بذلك أن يصبح الأمريكيون أكثر أماناً.

نُظهر في هذا الفصل أن وجهة النظر هذه، في أفضل الحالات قد عفَّ عليها الزمن، و في أسوئها خاطئة. ربما أعطى الدعم إسرائيل بعض المنافع في الماضي، إلا أن هذه المنافع تدنَّت بحدة في الأعوام الأخيرة، بينمت إرتفعت الكلفة الإقتصادية و الدبلوماسية بسبب ذلك. و في الواقع، بدلاً من كونها ورقة إستراتيجية، أصبحت إسرائيل عبئاً إستراتيجياً على الولايات المتحدة. فدعم إسرائيل بمثل هذه القوة، يجعل الأمريكيين أكثر – وليس أقل – عرضة للخطر، و يجعل من الصعب أكثر على الولايات المتحدة أن تُنجز أهدافاً مهمة و عاجلة في سياستها الخارجية.

نبدأ في تقويم الدور الإسرائيلي إبان الحرب الباردة، لأن الزعم أن إسرائيل كانت ورقة إستراتيجية هو الأكثر إقناعاً في خلال تلك الحقبة. ثم ننظر بعد ذلك في الحجة التي تم إستحضارها بعد زوال الإتحاد السوفياتي – و بخاصة الإدعاء بأن دعم إسرائيل يبرر التهديد المشترك من الإرهاب الدولي و مجموعة من "الدول المارقة" المعادية، و نُبين أن هذا الدعم لا يوفر كذلك سنداً عقلانياً ذا مصداقية للدعم الأمريكي غير المشروط.

المساعدة على إحتواء "الدب" السوفياتي:

عندما أُنشأت إسرائيل في 1948، لم يعتبرها صانعوا السياسة الأمريكيون، ورقة إستراتيجية. و نُظِر إلى الدولة الجديدة على أنها ضعيفة، و يمكن أن تكون معرَّضة دائماً للتهديد. و أدرك صانعوا السياسة الأمريكيون، أن إحتضان إسرائيل أكثر من اللازم، سينسف موقع الولايات المتحدة، و مكانتها في أمكنة أخرى من الشرق الأوسط. فقد إستند قرار الرئيس ترومان بدعم قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة و الإعتراف بإسرائيل، ليس إلى متطلبات إستراتيجية، بل إلى تعاطف حقيقي مع المعاناة اليهودية، و قناعة دينية معينة بأنه من المرغوب فيه السماح بعودة اليهود إلى "موطنهم القديم"، و وعى بأن ذلك الإعتراف يحظى

بدعم قوي من الكثيرين من الأمريكيين اليهود، و سيؤتي بالتالي ثِمارهُ السياسية المحلية. و في الوقت نفسه عارض عدد من مستشاري ترومان الرئيسيين – بمن فيهم وزير الخارجية جورج مارشال و رئيس التخطيط السياسي جورج كينان – القرار، لأنهم إعتقدوا أنه سيهدد علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي، و يسهل الإختراق السوفياتي للمنطقة. و على ما لاحظه كينان في مذكرة داخلية في 1948، فإن "دعم أقصى أهداف الصهيونية السياسية" سيكون "على حساب مجمل الأهداف الأمنية الأمريكية" في الشرق الأوسط. و حاجج في شكل محدد، بأن ذلك سيزيد من فرص الإتحاد السوفياتي، و يهدد الإمتيازات النفطية، و يعرض للخطر حقوق الولايات المتحدة في إقامة قواعد في المنطقة.

تآكلت وجهة النظر هذه مع أوائل الستينيات، و قررت إدارة كينيدي أن إسرائيل تستحق مزيداً من الدعم في ضوء المساعدة السوفياتية المتكررة لمصر و سوريا و العراق. و شدد الزعماء الإسرائيليون تكراراً على إمكانيات قيمتهم كحليف، و قوى إنتصارهم المذهل في حرب الأيام الستة في1967 هذه المزاعم من خلال العرض الحي لبراعة الجيش الإسرائيلي. و كما تمت مناقشة ذلك في الفصل السابق، رأى نيكسون و كيسنجر في الدعم المتزايد لإسرائيل، وسيلة فعَّالة لمواجهة النفوذ السوفياتي عبر المنطقة. و اتخذت صورة إسرائيل بوصفها "ورقة إستراتيجية" جذورها في السبيعينيات، و أضحت قانون إيمان مع منتصف الثمانينيات.

سارت قضية القيمة الإستراتيجية لإسرائيل في خط مستقيم من 1967 إلى 1989. فإسرائيل، بلعبها دور الوكيل الأمريكي في الشرق الأوسط، ساعدت الولايات المتحدة على إحتواء التوسع السوفياتي في تلك المنطقة المهمة، كما مهَّدت الطريق لواشنطن، ظرفياً، في التعاطي مع أزمات إقليمية أخرى. فإسرائيل، من خلال إلحاقها هزيمة عسكرية مُهينة بزبائن السوفيات، أمثال مصر و سوريا، في حرب الأيام الستة في 1967، و حرب أكتوبر 1973، ألحقت الضرر أيضاً بسمعة موسكو كحليف، بينما زادت من دور قوة الولايات المتحدة و مكانتها و نفوذها. و شكَّل هذا عنصراً أساسياً في إستراتيجية نيكسون و كيسنجر للحرب الباردة: سيجعل الدعم الكامل لإسرائيل من المستحيل على مصر و سوريا إستعادة الأراضي

المفقودة في 1967، و البرهان بالتالي على محدودية قيمة الدعم السوفياتي. و أعطت هذه الإستراتيجية ثمارها في السبعينيات،عندما قطع الرئيس المصري أنور السادات العلاقات مع موسكو، و عاد للإصطفاف مع الولايات المتحدة. و هذا إختراق مهَّد الطريق أمام معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في 1979. و أجبرت الإنتصارات الإسرائيلية المتكررة السوفيات أيضاً على إستهلاك موارد ثمينة في إعادة تسليح زبائنهم بعد كل هزيمة، و هي عملية لم يكن في قدرة الإقتصاد السوفياتي، العامل بأقصى من طاقته على تحملها.

و سهَّلت إسرائيل أيضاً الحملة الأمريكية الأوسع ضد الإتحاد السوفياتي، من خلال إعطاء معلومات إستخبارية حول القدرات السوفياتية، و حول الدول الزبونة للسوفيات، و حول الشرق الأوسط في شكل أكثر عمومية. ففي 1956، مثلاً، حصل جاسوس إسرائيلي على "الخطاب السري" لرئيس الوزراء السوفياتي نيكيتا س. خروشتيف الذي ندَّد بستالين، و الذي سارعت إسرائيل بتهريبه إلى الولايات المتحدة. و في الستينيات مكَّنت إسرائيل خبراء الدفاع الأمريكيين من الوصول إلى طائرة ميغ– 21 سوفياتية حصلت عليها من منشق عراقي، و وفرت وصولاً مماثلاً لمعدات روسية تم الإستيلاء عليها في حربي 1967 و 1973. و إستفادت الولايات المتحدة أخيراً من حق الوصول إلى منشآت التدريب الإسرائيلية، و إلى تكنلوجيا متقدمة طورتها شركات الدفاع الإسرائيلية، و نسَّقت مع خبراء إسرائيليين حول مكافحة الإرهاب، و غير ذلك من المشاكل الأمنية.

هذا التبرير لدعم إسرائيل صحيح واقعياً، و لربما كانت حقيقة إسرائيل ورقة إستراتيجية واضحة إبان هذه الحقبة. و برغم ذلك، لم تكن القضية على هذا القدر من الوضوح الذي يؤكده المدافعون عن إسرائيل، و شكك فيه بعض الخبراء الأمريكيين في ذلك الوقت. لماذا؟ لأن الشراكة المتنامية مع إسرائيل فرضت على الولايات المتحدة، إضافة إلى العبء الإقتصادي المباشر، كلفة ذات شأن، و لأن قدرة إسرائيل على مساعدة شريكها الأكثر قوة منها بكثير، كانت محدودة في الأصل.

أولاً، بالرغم من أن الجيش الإسرائيلي ساهم في كبح دول كانت حليفة للسوفيات، مثل مصر و سوريا و العراق، فإن إلتزام أمريكا بإسرائيل لعب في المقام الأول، دوراً كبيراً في دفع هذه الدول إلى أحضان موسكو. فمصر و سوريا إنغمستا منذ أواخر الأربعينيات في صراع مرير مع إسرائيل، و لم تتمكنا من الحصول على مساعدة من واشنطن بالرغم من طلبات عدة في هذا الشأن. و لم يكن الدعم الأمريكي يقارب هذا الحد من السخاء الذي هو عليه اليوم، إلا أن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بوجود إسرائيل، و لم تكن لتفعل أي شيء لنسف أمنها: لم تكن الولايات المتحدة راغبة، في شكل خاص، في إعطاء أي من مصر أو سوريا أسلحة قد تُستخدم ضد الدولة اليهودية. و نتيجة لذلك، عندما أدى هجوم إسرائيلي على قاعدة للجيش المصري في غزة في فبراير 1955، إلى مقتل 37 جندياً مصرياً و جرح 31 آخرين، إضطر الرئيس المصري جمال عبدالناص إلى التحول بدلاً من ذلك صوب السوفيات للحصول على السلاح. و أشار ناصر تكراراً إلى الغارة على غزة بوصفها "نقطة تحول" سرعت في أول صفقة أسلحة رئيسية مع موسكو، الأمر الذي جعل من الإتحاد السوفياتي لاعباً رئيسياً في قضايا الشرق الأوسط تقريباً، بين ليلة و ضحاها. و دفعت الغارة بعبد الناصر أيضاً، إلى إغلاق قناة تفاوض سرية مع الحكومة الإسرائيلية، و إلى الإنتقال من جهود متواضعة للحد من الإختراقات العربية إلى دعم فعَّال لها.

ثانياً، بالرغم من أن الدعم الأمريكي لإسرائيل وضع مزيداً من الضغط على الإتحاد السوفياتي، فقد أدى أيضاً الصراع العربي – الإسرائيلي و منع التقدم في إتجاه تسوية، الأمر الذي يستمر في الإستحواذ على كل من إسرائيل و الولايات المتحدة. و نجحت إستراتيجية نيكسون – كيسنجر في مآل الأمر ، في إخراج مصر من الفلك السوفياتي، إلا أن الميل إلى النظر أساساً إلى مسائل الشرق الأوسط من خلال الحرب الباردة (و بالتالي دعم إسرائيل مهما يكن الأمر)، دفع بالولايات المتحدة أيضاً إلى إغفال عدة فرص واعدة للسلام، و بنوع أخص الإشارات المتكررة من الرئيس المصري أنور السادات، في 1971 و 1972، بأنه مستعد لعقد صفقة. و استذكر كيسنجر، في حديث له مع مجموعة خاصة في 1975، أن جهود وزير الخارجية وليام رودجر للوصول إلى إتفاق مؤقت في 1971، إنهار عند "هل يجب أو لا يجب

السماح لألف جندي مصري بعبور القتال. و كان من شأن هذا الإتفاق الحؤول دون حرب 1973. و علي أن أقول اليوم إني آسف لأنني لم أساند جهود روجدر أكثر مما فعلت".

ثالثاً، ساهم توسيع العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية و تعميقها، في الستينيات و السبعينيات، في نشوء عداء لأمريكا في العالمين العربي و الإسلامي. و لاحظ المؤرخ في جامعة "رايس" أسامة المقدسي، "أن صورة الولايات المتحدة، زمن الحرب العالمية الأولى، في الولايات العربية للإمبراطورية العثمانية، كانت إيجابية في شكل عام. فالعرب الذين عرفوا بهذه البلاد، رأوا فيها أيضاً قوة عُظمى لم تكن إستعمارية، مثلما كانت بريطانيا و فرنسا و روسيا". و ما نشأ من نزاعات مع دول عربية "تقدمية" مثل مصر – عبدالناصر، كان بمثابة إنعكاس جزئي للخلافات في شأن إسرائيل، لكنها نبعت أيضاً من الدعم الأمريكي للأنظمة الملكية الشرق أوسطية (شاه إيران، الملك الأردني حسين، سلالة آل سعود في السعودية)، التي كانت معادية لناصر بشدة أيضاً. و لسوء حظ الولايات المتحدة، فإن دعمها لهذه الأنظمة (التي تنظر إليها واشنطن بوصفها "معتدلة"، و إعتبرها خصومها "رجعية") و لإسرائيل، أذكى الإتجاه المتزايد لدى الكثيرين من العرب في النظر إليها بوصفها وريثة الدور الإستعماري البريطاني السابق.

إزدادت البغضاء العربية مع تزايد الدعم الأمريكي لإسرائيل، و امتزجت بالإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، و سيناء، و غزة، و مرتفعات الجولان في 1967، و بما تلى ذلك من قمع للفلسطينيين العرب الذين يعيشون في ما صار يُعرف بالأراضي المُحتلة. جعل هذا الوضع إبان الحرب الباردة، بعض الأنظمة الشرق أوسطية، أكثر إهتماماً بعلاقات أوسع مع الإتحاد السوفياتي، و زاد من تراجع نفوذ الولايات المتحدة. و لم يغب هذا الواقع الأساسي على القائد العسكري و السياسي الإسرائيلي موشي دايان، و هو الذي تحتوي مذكراته على رواية كاشفة لحديث أجراه مع كيسنجر زمن حرب أكتوبر 1973: "بالرغم من أنني لاحظت أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة المستعدة للوقوف إلى جابنا"، كتب دايان، "فإن تفكيري الصامت هو أنه كان على الولايات المتحدة بالأحرى أن تدعم العرب".

فرض دعم إسرائيل تكاليفاً إضافية على الولايات المتحدة، مثل حظر النفط العربي، و خفض الإنتاج إبان حرب أكتوبر. كان قرار إستخدام "سلاح النفط" بمثابة رد مباشر على قرار نيكسون تزويد إسرائيل، خلال الحرب، بمساعدة عسكرية طارئة بقيمة 2,2 مليار دولار، و أوقع في النهاية ضرراً كبيراً في إقتصاد الولايات المتحدة. فالحظر و خفض الإنتاج كلفا الولايات المتحدة نحو 48,5 مليار دولار في 1974 وحدها (ما يعادل تقريباً 140 ملياراً بحسب قيمة الدولار في العام 2000)، بسبب تكاليف البترول الأكثر إرتفاعاً و إنخفاض يُقدَّر بإثنين في المئة في الناتج القومي العام. و أدت الأزمة النفطية أيضاً إلى توترات خطيرة في علاقات الولايات المتحدة بحلفاء رئيسيين لها في أوروبا و آسيا، و ربما شكَّلت مساعدة إسرائيل على هزم إثنتين من الدول الزبونة للسوفيات، تطوراً إيجابياً من حيث إهتمامات أمريكا الأوسع في الحرب الباردة، لكن الولايات المتحدة دفعت ثمناً مرتفعاً للنصر.

كانت مساهمات إسرائيل الأخرى في الحرب الباردة مفيدة، لكن لا يجب المبالغة في أهميتها قيمتها الإستراتيجية. فإسرائيل، على سبيل المثال، زودت الولايات المتحدة بالفعل بمعلومات إستخبارية مُسعفة، غيرت في شكل حاسم مسار المنافسة بين القوتين العظميين، أو سمحت للولايات المتحدة بتوجيه ضربة حاسمة للغريم الشيوعي السوفياتي. و بدا أن الإفادة الأولى كانت الوصول إلى أسلحة سوفياتية مُغتنمة، و إلى بيانات إستدلالية تتعلق بأدائها في ساحة المعركة، بالإضافة إلى معلومات إستخبارية من يهود سوفيات هاجروا إلى إسرائيل. و إستخدمت الولايات المتحدة هذه المعلومات للمساعدة على تطوير أسلحة و تكتيكات ستكون مفيدة إذا حدثت إشتباكات بين القوتين العظميين. و لا شك في أن هذه المعلومات ساعدت الولايات المتحدة عندما حاربت زبائن سابقين للإتحاد السوفياتي، مثل العراق. لكن العراق كان قوة عسكرية من الدرجة الثالثة، و بالكاد إحتاجت الولايات المتحدة إلى الكثير من الدعم لهزم صدام في 1991، أو للإطاحة به في 2003. كذلك كانت إمكانية الوصول إلى منشآت التدريب الإسرائيلية و التنسيق مع الخبراء الإسرائيليين، مُفيدة و مُقدَّرة حق قدرها، لكن هذه التدابير لم تكن أبداً ضرورية لتطوير القدرة العسكرية الأمريكية، أو لفوزها النهائي على الإتحاد السوفياتي.

أحياناً، كانت "المساعدة" الإسرائيلية في الواقع ذات قيمة مشكوك فيها. و أفاد مسؤول سابق في "السي آي إيه" أنه "رُوِعت من قلة جودة الإستخبارات السياسية [الإسرائيلية] في العالم العربي. . . كانت إستخباراتهم التكتيكية العسكرية من الطراز الأول. لكنهم لم يعرفوا عدوهم. شاهدت هذه الإستخبارات السياسية و وجدتها رديئة و سيئة بما يثير الضحك. . . كانت في معظمها قضايا أقاويل و شائعات". و زودت إسرائيل الولايات المتحدة أيضاً، في مناسبات عدة، بإستخبارات خاطئة و مضللة، ربما بهدف تشجيع الولايات المتحدة على القيام بالأفعال التي تريدها إسرائيل. فقبل حرب الأيام الستة، مثلاً، رسمت التقويمات الإستخبارية الإسرائيلية صورة كالحة و مريعة للقدرات المصرية، و إعتقدت الإستخبارات الأمريكية أنها في الوقت نفسه خاطئة و ذات دوافع سياسية. و على ما قاله مستشار الأمن القومي، و. و. روستو، للرئيس جونسون، "لا نعتقد أن التقويم الذي قدَّمه الإسرائيليون. . . يشكل تقديراً جدياً من النوع الذي يرفعونه إلى مسؤوليهم الكبار. نعتقد أن الأمر ربما هو مناورة تهدف إلى التأثير في الولايات المتحدة للقيام بواحد أو أكثر من الأمور التالية: (أ) توفير الإمدادات العسكرية، (ب) القيام بالمزيد من الإلتزامات المعلنة تجاه إسرائيل، (ج) الموافقة على المبادرات العسكرية الإسرائيلية، (ج) ممارسة المزيد من الضغط على ناصر". و كما سنناقش ذلك بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن، زودت إسرائيل الولايات المتحدة أيضاً بتقارير مخيفة عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل غزو 2003، مساهمة بذلك في الأخطاء الأمريكية في اقدير الخطر الفعلي الذي مثله صدام حسين.

و لم تكن إسرائيل أيضاً وكيلاً موثوقاً يصون المصالح الأمريكية الأخرى في المنطقة. و عندما يدعى مارتن كرامر أن "الدعم الأمريكي لإسرائيل. . . يشكل دعامة للسلام الأمريكي فيشرق المتوسط"، و أنه كان "طريقة قليلة الكلفة للحفاظ على النظام في جزء من الشرق الأوسط"، فإنه يقوم معاً بالمبالغة في فوائد هذه العلاقة و بالتقليل من قيمة التكلفة. فالإستقرار في شرق المتوسط مرغوب فيه، لكن المنطقة لا تشكل مصلحة إستراتيجية حيوية، و ذلك في تناقض حاد مع الخليج الفارسي الغني بالنفط. و إذا كانت قيمة إسرائيل الإستراتيجية تنبع من دورها في فرض "السلام الأمريكي" في هذه المنطقة، فإنها لم تقم بعمل جيد بصفة خاصة.

فغزوها لبنان في 1982، جعل المنطقة أقل إستقراراً، و أدى مباشرة إلى تشكيل حزب الله، المجموعة المناضلة التي يعتقد الكثيرون أنها المسؤولة عن الهجمات ضد السفارة الأمريكية و مقر المارينز، التي أدتإلى مقتل 250 أمريكياً، و تقع الملامة في عمليات القتل هذه على المفجرين الإنتحاريين، لكن خسارة هذه الأرواح هي جزء من الثمن الذي كان على الولايات المتحدة دفعه من أجل تنظيف الوضع الذي خلقته إسرائيل. و أنتجت حملة إسرائل الطويلة لإستيطان الضفة الغربية (المدعومة بشكل غير مباشر من المساعدة الأمريكية التي بوشِر بها جزئياً بواسطة الأسلحة المصنوعة في الولايات المتحدة) أيضاً، إنتفاضتين رئيسيتين قُتل فيهما الآلاف من الفلسطينيين و الإسرائيليين، و أدتا إلى تشويه صورة أمريكا لدعمها إسرائيل، و عدم إدانتها دولياً. و هكذا، فإن كرامر يبالغ جداً في قيمة إسرائيل بوصفها "عامل إستقرار إقليمي"، قليل الكلفة.

و يتم التأكيد أكثر على القيمة الإستراتيجية المحدودة لإسرائيل من خلال عدم قدرتها على المساهمة في المصلحة الأمريكية التي لا ريب فيها: و هي الوصول إلى نفط الخليج الفارسي. و بالرغم مما يتم التفاخر به من قوة إسرائيل العسكرية، لم تتمكن الولايات المتحدة الإعتماد على مساعدتها إبان الحرب الباردة لردع هجوم سوفياتي مباشر على موارد النفط، أو حماية هذه الموارد في حالة حرب إقليمية. و على ما لاحظه هاري شو في أواسط الثمانينيات، "يرفض بعض المسؤولين الإسرائيلين صراحةً الإشتباك مع القوات البرية السوفياتية في ما هو أبعد من الدفاع المباشر عن دولتهم. . . و يعترف هؤلاء الإسرائيليون بأن فكرة قيام الفرق الإسرائيلية بالتقدم إلى ما هو أبعد من حدود إسرائيل لمواجهة التقدم السوفياتي صوب الخليج الفارسي، هي فكرة بعيدة المنال". و إستناداً إلى مسؤول سابق في البنتاغون، فإنه "لطالما تمت المبالغة بالقيمة الإستراتيجية لإسرائيل. و عندما كنا في الثمانينيات، نضع مسودات خطط طارئة للشرق الأوسط، وجدنا أن الإسرائيليين، في 95 في المئة من الحالات، لم يشكلوا سوى قيمة قليلة بالنسبة إلينا".

نتيجة ذلك، و عندما سقط شاه إيران في 1979 مثيراً القلق في شأن إجتياح سوفياتي محتمل، إضطرت الولايات المتحدة إلى إنشاء قوة إنتشار سريع خاصة بها لمواجهة ذلك

التهديد، و تدبير حقوق إقامة قواعد و تخزين معدات حربية في بلدان عربية مختلفة. لم يعتمد البنتاغون على إسرائيل لتقوم بنفسها بردع الإتحاد السوفياتي، و لم يمكنه إستخدام إسرائيل كقاعدة متقدمة – على الرغم من العروض الإسرائيلية -، لأن القيام بذلك كان سيتسبب في مشاكل سياسية في العالم العربي، حتى إنه كان سيجعل إبقاء السوفيات خارج المنطقة أكثر صعوبة. و على ما لاحظه شو,في 1986، فإن "مفهوم إستخدام إسرائيل كمنصة لنشر القوات الأمريكية في الدول العربية. . .لا يلقى دعماً واسعاً خارج إسرائيل. و يحاجج محللون عرب بأن أي بلد عربي يقبل المساعدة الأمريكية التي تمر عبر إسرائيل، ستسقط سمعته بين أبناء شعبه، و من المُرجح أن يصبح عُرضةً للسقوط. . . و يشكك المسؤولون الأمريكيون أيضاً في إمكانية إستخدام القواعد الإسرائيلية. و ربما إستهدفت العروض الإسرائيلية في الأساس إستدراج الولايات المتحدة إلى علاقات أكثر وثوقاً، و إلى تحسين السند العقلاني لمزيد من المساعدة الإسرائيلية من دون أن يتطلب ذلك إلتزامات إسرائيلية محددة". و تكشفت في أواخر الثمانينيات في الخليج، القدرة الإسرائيلية المحدودة على المساعدة، عندما عرَّضت الحرب الإيرانية – العراقية سلامة شحن النفط في الخليج الفارسي للخطر. فقد دعَّمت الولايات المتحدة و عدد من حليفاتها من الدول الأوروبية قواتها البحرية في المنطقة، و شرعت في مواكبة ناقلات النفط، و هاجمت في في مآل الأمر عِدَّة زوارق دورية إيرانية، لكن لم يكن لإسرائيل دور تلعبه في هذه العمليات.

في النهاية، و بالرغم من إمكان تقديم حجة محدودة حول قيمة إسرائيل الإستراتيجية إبان الحرب الباردة، فإن هذا لا يفسر كلياً سبب الولايات المتحدة بتزويدها بهذا الكم الكبير من الدعم الإقتصادي و العسكري و الدبلوماسي. من السهل فهم سبب تكريس الولايات المتحدة المليارات للدفاع عن حليفاتها في حلف شمال الأطلسي – فأوروبا مركز رئيسي للقوة الصناعية التي يجب إبقاؤها بمنأى عن السوفيات – و من السهل بالقدر نفسه إستيعاب الدافع الإستراتيجي وراء الدعم الأمريكي للبلدان الغنية بالنفط، مثل السعودية، بالرغم من القيم السياسية المتعارضة بحدة. أما في حالة إسرائيل، فلم يكن هذا النوع من الضرورات الواضحة يتمتع بهذا القدر من الوضوح. و ربما إستخدم هنري كيسنجر المساعدة الأمريكية لإسرائيل

وسيلة لدق وتد بين موسكو و القاهرة، لكنه إعترف في مجالسه الخاصة بأن "قوة إسرائيل لا تمنع إنتشار الشيوعية في العالم العربي. . . لذا، من الصعب الإدعاء أن إسرائيل قوية تخدم المصالح الأمريكية بسبب أنها تمنع إنتشار الشيوعية في العالم العربي. و هي لا تفعل ذلك. فهي تحتاط من أجل بقاء إسرائيل". و ربما اعتبر رونالد ريغان إسرائيل، "ورقة إستراتيجية" عندما كان يقوم بحملته الإنتخابية للرئاسة في 1980، لكنه لم يشر إلى قيمة إسرائيل الإستراتيجية في مذكراته، بل أشار بدلاً من ذلك إلى مختلف الإعتبارات الأخلاقية لشرح دعمه للدولة اليهودية".

من الحرب الباردة إلى 11 /9:

حتى لو شكَّلت إسرائيل حليفاً قيماً للولايات المتحدة إبان الحرب الباردة، فإن هذا التبرير إنتهى مع إنهيار الإتحاد السوفياتي. و إستناداً إلى المؤرخ في قضايا الشرق الأوسط برنارد لويس (و هو نفسه مؤيد بارز لإسرائيل)، "مهما تكن قيمة إسرائيل كورقة إستراتيجية إبان الحرب الباردة، فإن هذه القيمة إنتهت بإنتهاء الحرب الباردة نفسها". و خلص العالم السياسي بيرنارد ريتش من جامعة جورج واشنطن، و مؤلف عدة كتب عن العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية إلى الإستنتاج نفسه في 1995، ملاحظاً أن "لإسرائيل أهمية عسكرية أو إقتصادية محدودة للولايات المتحدة. . . إنها ليست دولة حيوية إستراتيجياً". و أعطى خبير الدفاع في جامعة بارنديس، روبرت آرت، الفكرة نفسها في 2003، ملاحظاً أنه "لإسرائيل قيمة إستراتيجية صغيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، و هي تشكل، بأشكل عدة، عبئاً إستراتيجياً". و مع تراجع هاجس الحرب الباردة لتصير أمراً من التاريخ، أصبح يصعب تفويت أهمية إسرائيل الإستراتيجية المتراجعة.

وقَّرت حرب الخليج في 1991، في الواقع، دليلاً إلى أن إسرائيل أصبحت ثُقلاً إستراتيجياً، فقد جمعت الولايات المتحدة و حليفاتها أكثر من أربعمئة ألف جندي لتحرير الكويت، لكنها لم تتمكن من إستخدام القواعد الإسرائيلية أو السماح للجيش الإسرائيلي بالمشاركة من دون تعريض الإئتلاف الهش ضد العراق للخطر. و عندما أطلق صدام صواريخ سكود على

إسرائيل أملاً منه في إستثارة رد إسرائيلي سيتسبب في تصدع الإئتلاف، إضطرت واشنطن إلى تحويل موارد (مثل بطاريات صواريخ باتريوت) للدفاع عن إسرائيل، و إبقائها على الحياد. من التأكيد أن اللوم لا يقع في هذا الوضع على إسرائيل، لكنه يصور المدى الذي أصبحت فيه عبئاً بدلاً من أن تكون ورقة.

ربما إعتقد المرء أن التهديد المشترك من الإرهاب الدولي، يوفر سنداً مقنعاً و قوياً للتعاون الأمريكي – الإسرائيلي في الأعقاب المباشرة للحرب الباردة، لكن هذه ليست الحالة. فعملية السلام في اوسلو كانت مستمرة في معظم التسعينيات من القرن الماضي، و الهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل تراجعت، من 67 قُتلوا و 167 جُرحوا في 1994 إلى قتيل واحد فقط و 12 جريحاً فقط في العام 2000. (عادت الإصابات الإسرائيلية إلى الإرتفاع بعد إنهيار أوسلو، فقُتل 110 إسرائيليين و جُرح 918 في 2001، و ق320 قُتلوا و 1,498 جُرحوا في 2002). أخذ صانعوا السياسة الأمريكيون يصبحون أكثر قلقاً حيال عمليات العنف التي تقوم بها تنظيمات إسلامية إرهابية– بما في ذلك القاعدة – خصوصاً بعد المحاولة الفاشلة لنسف مركز التجارة العالمي في 1993، و الهجمات ضد المجمع السكني في أبراج الخُبر في السعودية في 1996، و تفجير السفارتين الأمريكتين في كينيا و تنزانيا في 1998، و الهجوم على البارجة الحربية الأمريكية "كول" في اليمن في 2000. و كان البحث جارياً في عدد من المبادرات للتعاطي مع المشكلة، لكن لم يكن هناك إدراك واسع للإرهاب على أنه تهديد قاتل، و لم تبدأ أمريكا جدياً "الحرب الشاملة على الإرهاب" إلا بعد 11 سبتمبر، 2001".

و من قبيل ذلك، بالرغم من أن كلاً من إسرائيل و الولايات المتحدة شعرت في تلك الفترة بالقلق من دول وصفتها بـ"المارقة"، مثل العراق، و إيران، و ليبيا، و سوريا، فإن هذه الدول كانت أضعف من أن تشكل تهديداً خطيراً على الولايات المتحدة نفسها. فلننظر مليلاً إلى أن سكان هذه الدول الأربع مجتمعة، كان في 2000 أقل من 40 في المئة من سكان أمريكا؛ و إنتاجها القومي العام بالكاد يشكل 5 في المئة من الإنتاج القومي العام في أمريكا؛ و إنفاقها العسكر المشترك يعادل ثلاثة في المئة من الموازنة الدفاعية الأمريكية. و العراق كان عرضة

لحظر عقابي من الأمم المتحدة، و انشغل مفتشوا الأسلحة في تفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل، و لم تكن جهود إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل على هذا القدر من التقدم. و غالباً ما كانت سوريا و إيران و العراق على خلاف في ما بينها، ما جعل إحتواء هذه الدول أمراً أكثر سهولة حتى، و خفف من الحاجة إلى محاولة الإطاحة بها.

تبنَّت الولايات المتحدة سياسة "الإحتواء الثنائي" حيال إيران و العراق، و قامت بمحاولات جدية، لكن فاشلة، للتوسط في معاهدة سلام نهائية بين سوريا و إسرائيل. و إنخرطت أيضاً في جُهد واسع، نجح في النهاية، لإقناع ليبيا بالتخلي عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، و التعويض على عائلات ضحايا إنفجار الرحلة 103 التابعة لشركة "بانام"، و هي حملة شُنت من خلال عقوبات إقتصادية، و عبر دبلوماسية صبورة متعددة الأطراف. و لم ينجح تحقيق هذه الأهداف إلى القدرات الإسرائيلية، لأنه في وسع الولايات المتحدة التعاطي بنفسها مع هذه الدول.

بعبارات أخرى، لم يُنظر إلى إسرائيل بوصفها حليفاً قيماً، لأن صانعي السياسة الأمريكيين إعتقدوا أن مساعدتها ضرورية للتعاطي بنفسها بما يُسمى "الدول المارقة". بل إن واشنطن شعرت، في شكل كبير، بالقلق في شأن هذه الدول، لأنها سبق و إلتزمت بالفعل حماية إسرائيل. و بالنسبة إلى إيران مثلاً، فإن نقطة الخلاف الأساسية بين طهران و واشنطن هي معارضة إيران عملية سلام كامب ديفيد، و دعمها لحزب الله، و جهودها لتنطوير برنامجها النووي. و أدت العلاقة الموجودة بين الولايات المتحدة و إسرائيل إلى تضخيم أهمية هذه المشاكل بقدر كبير. فلواشنطن، طبعاً، مصلالح في المنطقة غير مرتبطة بإسرائيل، مثل رغبتها في منع أي دولة منفردة من السيطرة على الخليج، فتضمن بالتالي الوصول إلى النفط، و أدت متابعتها لهذه المصالح ظرفياً، إلى إحتكاكات مع بعض دول المنطقة. و لا شك في أن الولايات المتحدة ستعارض، في شكل خاص، جهود إيران للحصول على أسلحة دمار شامل، حتى و لو لم تُوجد إسرائيل أبداً. إلا أن إلتزام الولايات المتحدة بإسرائيل، جعل هذه المسائل تبدو أكثر إلحاحاً من أن تجعل التعاطي معها أكثر سهولة.

حتى 11 سبتمبر 2001، لم يوفر خطر الإرهاب و المشاكل التي تسببها هذه الدول المارقة المختلفة، سنداً عقلانياً إستراتيجياً مُلزماً للدعم الأمريكي غير المشروط للدولة اليهودية. و تشرح هذه المخاوف لماذا أرادت إسرائيل المساعدة من الولايات المتحدة، لكنها لا تعلل الإستعداد الأمريكي لتوفير هذه المساعدة بمثل هذا السخاء الذي تقوم به.

"شريكتان ضد الإرهاب": السند العقلاني الجديد:

أصبح التبرير الإستراتيجي الرئيسي للدعم الأمريكي لإسرائيل، في أعقاب هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، هو الزعم بأن الدولتين أصبحتا الآن "شريكتين ضد الإرهاب". و يصور هذا السند العقلاني الجديد الولايات المتحدة و إسرائيل، على أنهما عُرضة لتهديد المجموعات الإرهابية نفسها، و من خلال مجموعة من الدول المارقة تدعم هذه المجموعات و تسعى للحصول على أسلحة دمار شامل. و قيل أن عدائها لإسرائيل و الولايات المتحدة، هو نفورها من قيم الغرب اليهودية – المسيحية، و ثقافته، و مؤسساته الديمقراطية. بعبارات أخرى، إنهم يكرهون الأمريكيين "لما نحن عليه"، و ليس "لما نفعله". و هم يكرهون إسرائيل، بالطريقة نفسها، لأنها غربية أيضاً، و حديثة، و ديمقراطية، و ليس لأنها إحتلت أرضاً عربية، بما في ذلك أماكن مُقدسة إسلامية مهمة، و لأنها ظلمت سكاناً عرب.

و ملابسات هذا السند العقلاني الجديد، واضحة: لا يلعب دعم إسرائيل دوراً في مشكلة الولايات المتحدة مع الإرهاب، أو العداء المتنامي لأمريكا في العالمين العربي و الإسلامي، و لن يساعد وضع حد للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أو جعل الدعم الأمريكي لإسرائيل أكثر إنتقائية أو إشتراطاً. و على واشنطن بالتالي أن تطلق يد إسرائيل في التعاطي مع الفلسطينيين أو مع مجموعات مثل حزب الله. إضافة إلى ذلك، لا يجب على الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات (مثل تفكيك المستوطنات في الأراضي المحتلة) إلى أن يتم سجن جميع المقاومين الفلسطينيين، أو يُقتلوا. و على الولايات المتحدة، عوضاً عن ذلك، أن تستمر في تزويد إسرائيل بالدعم الواسع، و تستخدم قوتها و مواردها لمطاردة دول مثل الجمهورية

الإسلامية في إيران، و عراق صدام حسين، و سوريا بشار الأسد، و غيرها من البلدان التي تزعم واشنطن أنها تدعم الإرهابيين.

و بدلاً من النظر إلى إسرائيل بوصفها المصدر الرئيسي لعلاقات أمريكا المضطربة مع العالمين العربي و الإسلامي، يصور هذا السند العقلاني الجديد إسرائيل على انها حليف رئيسي في "الحرب الشاملة على الإرهاب". لماذا؟ لأنه يُقال إن أعدائها هم أنفسهم أعداء أمريكا. و على حد ما ذكره أربيل شارون في خلال زيارة الولايات المتحدة أواخر 2001، إثر الهجمات الرهيبة على مركو التجارة العالمي و البنتاغون: "أنتم في أمريكا تخوضون حرباً ضد الإرهاب. و نحن في إسرائيل نخوض حرباً ضج الإرهاب! إنها الحرب نفسها". و بحسب مسؤول كبير في إدارة بوش الأولى، "لعب شارون بالرئيس كما لو أنه (كمان): إنني أخوض حربك، و الإرهاب هو الإرهاب. . . و إلى ما هناك". و أبلغ رئس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو مجلس الشيوخ الأمريكي في 2002، "إذا لم نُبادر فوراً إلى إغلاق مصانع الإرهاب التي يُنتج فيها عرفات القنابل البشرية، فلن يستغرق الأمر طويلاً حتى يُرهِب المفجرون الإرهابيون مدنكم. و إذا لم يتم تدمير هذا الجنون فإنه سيضرب حافلاتكم، و متاجركم، و مطاعم البينزا خاصتكم، و مقايهكم". و نشر نتانسياهو مقالة رأي في "شيكاغو صن – تايمز"، مُعلناً "أنه ما من ظلامة حقيقية أو خيالية يمكنها أبداً أن تبرر الإرهاب. . . فالقوة الأمريكية أطاحت بنظام طالبان في أفغانستنان، و شبكة تنظيم القاعدة هناك تتساقط وحدها. و يجب على الولايات المتحدة أن تعمل الآن، من قبيل ذلك، ضد أنظمة أخرى تصفها بـ(الإرهابية): إيران، العراق، السلطة الفلسطينية في حكم ياسر عرفات، و سوريا و قِلة غيرها".

يقدِّم مؤيدوا إسرائيل الأمريكيون التبرير نفسه، ففي أكتوبر 2001، شرح المدير التنفذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، روبرت ساتلوف، لماذا على الولايات المتحدة الإستمرار في دعم إسرائيل بعد 11 سبتمبر: "على الجواب أن يكون واضحاً، إذا ما أخذنا في الإعتبار القيم الديمقراطية التي نتقاسمها و العدو المشترك الذي نواجهه. . . لم تُعانِ أي دولة النوع نفسه من الإرهاب الذي ضرب مركز التجارة العالمي و البنتاغون أكثر من إسرائيل". و أعلن السناتور تشارلز شومر (ديمقراطي عن نيويورك) في ديسمبر 2001، أن "منظمة

التحرير تشابه طالبان، الذين يساعدون الإرهابيين و يشجعونهم و يوفرون ملاذاً آمناً لهم. و إسرائيل تشابه أمريكا التي تحاول حماية أراضيها و حسب. . . و عرفات هو بالنسبة إلى إسرائيل مثل ملا محمد [عمر] بالنسبة إلى أمريكا". و مرر الكونغرس في أبريل و مايو 2002 بهوامش ساحقة (352 مقابل 21 في مجلس النواب، و 94 مقابل 2 في مجلس الشيوخ)، قرارين شبه متطابقين يعلنان "أن الولايات المتحدة و إسرائيل منخرطتان الآن في كفاح مشترك ضد الإرهاب". و كان الموضوع الرسمي للمؤتمر السنوي للإيباك في 2002، "أمريكا و إسرائيل في مواجهة الإرهاب". و شددت العروض في المؤتمر على التهديد المشترك من ياسر عرفات، و أسامة بن لادن، و صدام حسين، و الطالبان، و حماس، و حزب الله، و إيران و سوريا. و عبر "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، عن الفكرة نفسها، في أبريل 2002، في رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش، وقعها وليام كريستول، و ريتشارد بيرل، و وليام بينت، و دانيال بايبس، و جيمس وولسي، و إليوت كوهين، و نورمن بودهورتز، و ثمان و عشرون آخرون، معظمهم من المحافظين الجدد البارزين. و أعلنت أنه "لا يشكك أحد في أن للولايات المتحدة و إسرائيل عدواً مشتركاً. فكلانا هدف لما أسميته [بوش] عن حق "محور الشر". . . و على ما حدده وزير الدفاع راميفلد، فإن إيران و العراق و سوريا إنخرطوا جميعهم، في "الإحاء بسياسة القتل السياسي و التفجير الإنتحار في إسرائيل، كما أنها ساعدت حملات الإرهاب ضد الولايات المتحدة. . . لقد أعلنت أيها السيد الرئيس، الحرب على الإرهاب الدولي، و إسرائيل تخوض الحرب نفسها".

لهذا التبرير الجديد، معنى معقول، و من غير المفاجئ أن الكثيرين من الأمريكيين يساوون بين ما حدث في 11 سبتمبر، و الهجمات على إسرائيل. لكن، لدى المزيد من التمحيص، فإن السند العقلاني "للشريكين ضد الإرهاب"، يتجلَّى في شكل شبه كامل، و بخاصة كتبرير للدعم الأمريكي الغير مشروط. و يُنظر بشكل موضوعي، عبء إسرائيل على حدٍ سواء في كلٍ من "الحرب على الإرهاب"، و في الجهد الأوسع للتعاطي مع ما يُسمى بالدول المارقة.

للبدء، يصور السند العقلاني الجديد، "الإرهاب" على أنه ظاهرة مُوحدة واحدة، و يوحي بالتالي بأن المفجرين الإنتحاريين الفلسطينيين يشكلون التهديد نفسه على الولايات المتحدة الذي

يشكلونه على إسرائيل ذات نفسها، و أن الإرهابيين الذين هاجموا أمريكا في 11 سبتمبر يشكلون جزءاً من حركة عالمة حسنة التنظيم تستهدف إسرائيل أيضاً. لكن هذا الزعم يستند إلى سوء فهم أساسي لماهية الإرهاب. فالإرهاب ليس منظمة، أو حركة، أو حتى "عدواً" يمكن المرء إعلان الحرب عليه. الإرهاب هو ببساطة، تكتيك مهاجمة أهداف عدوة من دون تمييز خاصةً المدنيين، بهدف زرع الخوف، و نسف المعنويات، و إستثارة ردود فعل غير مُجدية من الخصم. و هذا تكتيك يستخدمه أحياناً الكثير من المجموعات المختلفة، عادةً عندما تكون أضعف كثير من خصومها، و لا تملك خياراً آخر جيداً للقتال ضد قوات عسكرية متفوقة عليها. لقد إستخدم الصهاينة الإرهاب لدى محاولتهم إخراج البريطانيين من فلسطين و إقامة دولتهم الخاصة – مثلاً، من بين أفعال أخرى، تفجير فندق الملك داؤود في القدس في 1946 و إغتيال وسيط الأمم المتحدة فولك برنادوت في 1948. و دعمت الولايات المتحدة في الماضي عدداً ن المنظمات "الإرهابية" (من بينها الكونتراس النيكارغويون و مقاتلوا يونيتا في أنغولا). و رحَّب رؤساء أمريكيون أيضاً بعدد من إرهابيين سابقين في البيت الأبيض (بمن فيهم ياسر عرفات، و رئيسا الوزراء الإسرائيليان مناحم بيغن و إسحق شامير الذان لعبا أدواراً أساسية في المنظمات الإرهابية الصهيونية الرئيسية)، الأمر الذي يؤكد أن الإرهاب تكتيك و ليس حركة مُوحَّدة. و لا يبرر توضيح هذه المسألة، في أي شكل من الأشكال، مهاجمة الناس الأبرياء – و هو أمر مُستهجن على الدوام، لكنه يذكرنا بأن المجموعات التي تستخدم هذا الأسلوب في الكفاح، لا تهدد دائماً المصالح الأمريكية، و بأن الولايات المتحدة ساندت أحياناً مثل هذه المجموعات.

في الحقيقة، على عكس القاعدة، فإن المنظمات المسلحة، التي تتهمها إسرائيل بالإرهاب، و التي تُهدد إسرائيل (مثل حماس، و الجهاد الإسلامي، و حزب الله) لا تهاجم الولايات المتحدة، و لا تشكل تهديداً قاتلاً على لُب مصالح الولايات المتحدة الأمنية. ففي ما يتعلق بحزب الله مثلاً، لاحظ مؤرخ الجامعة العبرية موشي ماعوز، أنه "يشكل عموماً تهديداً لإسرائيل. و قد هاجم عناصره أهدافاً أمريكية عندما كان الجنود الأمريكيون في لبنان. و أشك كثيراً في أن حزب الله سيخرج عن طوره و يهاجم أمريكا". و ربما نعتقد أن كل من الهجمات الإرهابية

خاطئة أخلاقياً، لكن من منظور المصالح الإستراتيجية الأمريكية، ليس جميع الإرهابيين متشابهين.

و لا يوجد دليل مُقنع يربط أسامة بن لادن و دائرته المحيطة به بمختلف المجموعات الفلسطينية المسلحة. و لا يشاطر معظم الناشطين العسكريين الفلسطينيين ضد إسرائيل تنظيم القاعدة في شن حملة أصولية إسلامية شاملة، أو في إرجاع الخلافة الإسلامية. فمنظمة التحرير الفلسطينية كانت في الواقع علمانية، و وطنية – و ليس إسلامية، و لم يكن إلا في العِقد الأخير أو نحوه، حين ترسَّخ الإحتلال، أن إنجذب الكثير من الفلسطينيين إلى الأفكار الإسلامية. كذلك، لم تكن نشاطاتهم – مهما تكن شنيعة و بائسة، ليست إلا مجرد عنف عشوائي موجه ضد إسرائيل أو الغرب. و من غير المدهش أن الفلسطينيين إستخدموا التفجيرات الإنتحارية تكراراً، و هي الطريقة التي يرد فيها السكان المُستمَرون على المُحتلين الأقوياء. و بينما لا تزال مجموعات مثل حماس، مُطالَبة بأن تقبل علناً بوجود إسرائيل، يجب ألا ننسى أن ياسر عرفات و بقية منظمة التحرير الفلسطينية فعلوا ذلك، و أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد كرر هذا الإلتزام في مناسبات كثيرة.

و الأهم من ذلك، هو أن الإدعاء أن إسرائيل و الولايات المتحدة يوحدهما تهديد إرهابي مشترك، يجعل العلاقة الظرفية معكوسة. فلم تُقِم الولايات المتحدة تحالفاً مع إسرائيل لأنها أدركت فجأة أنها تواجه خطراً شديداً من "الإرهاب العالمي"، و تحتاج في صورة طارئة إلى مساعدة إسرائيلية لهزيمته. لكن الواقع هو أن الولايات المتحدة تواجه في جزء كبير، مشكلة إرهابية بسبب دعمها الطويل لإسرائيل. و تكاد لا تشكل خبراً رئيسياً لإدراك أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل لا يحظى بالشعبية في أي مكان في الشرق الأوسط – كان هذه صحيحاً لعقود عدة– إلا أنه لا يدرك الكثيرون من الناس كم أن السياسات الأمريكية من الجانب الواحد قد كلفتها على مر السنين. فلم تساهم هذه السياسات في إلهام تنظيم القاعدة و حسب، بل سهَّلت أيضاً جهود "القاعدة" التجنيدية، و ساهمت في نمو المعاداة الأمريكية.

و بالطبع، غالباً ما ينكر أولئك الذين يعتقدون أن إسرائيل لا تزال ورقة إستراتيجية قيِّمة، وجود أي رابط بين دعم الولايات المتحدة لإسرائيل و مشكلة الإرهاب، و بخاصة هجمات

سبتمبر. و يزعمون أن أسامة بن لادن لم يتلقَّف موقف الفلسطينيين الحرج إلا مؤخراً، فقط لأنه أدرك أنه جيداً إستغلال هذه لأغراض التجنيد. و لذلك، فإن روبرت ستالوف من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يزعم أن تماثل بن لادن مع القضية الفلسطينية مؤخراً، هو "ظاهرة حديثة – و تكاد تكون إنتهازية بالتأكيد". و أعلن آلن درشوفيتز "كادت إسرائيل قبل 11 سبتمبر، تكون غائبة عن شاشات رادار بن لادن، و إهتماماته". و أوحى دينس روس، أن بن لادن لا يعدو كونه "يحاول كسب الشرعية بالإيحاء ضمناً أن هجومه على أمريكا تعلَّق بالإنتقام لمأساة الفلسطينيين". و يحاجج المحرر السابق لـ"كومنتاري"، نورمان بوهورتز، كذلك بأنه "لو لم تثجد إسرائيل أبداً، أو لو أنها إختفت بطريقة سحرية، فستبقى الولايات المتحدة تشكل تجسيداً لكل شيء يعتبره معظم أولئك العرب شراً".

ليس مفاجئاً أن بعض المدافعين عن إسرائيل يقدِّمون مثل هذه المزاعم، لأن الإعتراف بأن الدعم الأمريكي لإسرائيل قد أذكى الإرهاب المعادي لأمريكا، و شجع على تنامي العداء لسياستها، سيتطلب منهم الإعتراف بأن الدعم الغير مشروط لإسرائيل يفرض في الواقع تكلفة كبيرة جداً على الولايات المتحدة. و يوحي ضمناً بأن على واشنطن أن تجعل دعمها لإسرائيل مشروطاً بتبني مقاربة إسرائيلية نختلفة حيال الفلسطينيين.

و على عكس هذه المزاعم، ثمة في الواقع فيض من الدلائل إلى أن الدعم الأمريكي لإسرائيل يشجع العداء لأمريكا عبر العالمين العربي و الإسلامي، و يذكي حنق الإرهابيين المعادين لأمريكا. و هذه ليست طبعاً، شكواهم الوحيدة، لكنها شكوى مركزية. و بينما يستاء بعض الراديكاليين المسلمين مما يعتبرونه مادية الغرب، و "سرقته" المزعومة للنفط العربي، و دعمه الأنظمة الملكية العربية الفاسدة، و تدخلاته العسكرية المتكررة في المنطقة. . . إلخ، يغضبهم أيضاً الدعم الأمريكي لإسرائيل، و سياسة إسرائيل الوحشية تجاه الفلسطينيين. لذلك، فإن سيد قُطب، المنسق المصري الذي شكَّلت كتاباته، وحياً كبيراً للأصوليين المسلمين المعاصرن، عادى الولايات المتحدة لأنه رأى فيها مجتمعاً فاسداًو خليعاً، و أيضاً بسبب دعمها لإسرائيل. أو بحسب ما ذكر الزعيم الروحي لحزب الله، السيد محمد حسين فضل الله في 2002، "أعتقد أن أمريكا تتحمل المسؤولية عن كامل سلوك إسرائيل، بسبب كل من إحتلالها

لأراضي 1948، أو كل من سياستها الإستيطانية [في الأراضي المُحتلة منذ 1967]، بالرغم من التلفظ الظرفي ببعض الكلمات الخجولة المحرجة التي تعارض الإستيطان. . . إن أمريكا أمة ريائية. . . لأنها تعطي الدعم القوي و الأسلحة القاتلة للإسرائيليين، لكنها تعطي العرب و الفلسطينيين الكلام [فقط]". و ليس على المرء الموافقة على مثل هذه المشاعر، ليدرك قوة هذه الحجج في ذهن الكثيرين من العرب، و ليدرك كم أن الدعم غير المشروط لإسرائيل أذكى الغضب و الإستياء ضد الولايات المتحدة.

بل إن برهاناً أكثر وضوحاً عن الرابط بين الدعم الأمريكي لإسرائيل و الإرهاب المعادي لأمريكا، هو قضية رمزي يوسف، العقل المدبّر للهجوم لأول على مركز التجارة العالمي في 1993، و الذي يمضي الآن عقوبة السجن المؤبد في أحد السجون الأمريكية. فلم يبعث يوسف برسائل إلى عدة صحف في نيويورك و حسب، متبنياً الهجوم، و مطالباً الولايات المتحدة بوقف المساعدة لإسرائيل، بل أبلغ أيضاً العملاء الذين طاروا به عائدين إلى الولايات المتحدة إثر توقيفه في باكستان في 1995، أنه شعر بالذنب لتسببه في وفاة أمريكيين. لكن، على ما يرويه ستيف كول، في كتابع الفائز بجوائز "حروب الأشباح"، فإن ندم يوسف "تغلبت عليه قوة رغبته في وقف قتل العرب على أيدي الجنود الإسرائيليين"، و إمانه بأن "تفجير أهداف امريكية هو السبيل الوحيد لإحداث تغيير". و ذُكِر أن يوسف قال إنه "يؤمن عن حق بأن أفعاله عقلانية و منطقية في السعي إلى تغيير في السياسة الأمريكية حيال إسرائيل". و بحسب كول، فإن يوسف لم يذكر أي دافع آخر خلال الرحلة، أو أي مسألة أخرى، تشغله في السياسة الأمريكية الخارجية. و جاء المزيد من التأكيد من شريك يوسف، عبدالرحمن ياسين، الذي أبلغه مراسل أخبار "سي. بي. اس." لسلي ستال، أن يوسف جنَّده بعدما أبلغه أن أعمال الإرهاب ستكون "إنتقاماً لأخواني الفلسطينيين و إخواني في العربية السعودية"، مضيفاً إن "يوسف تحدث إلي كثيراً عن هذا".

أو لننظر في الحالة الأكثر وضوحاً، و هي أسامة بن لادن و "القاعدة". على عكس تصريحات ساتلوف، و درشوفيتز، و كارمر، و غيرهم، تؤكد دلائل مهمة على أن بن لادن، منذ عز شبابه، متعاطف بعمق مع القضية الفلسطينية، و إستاء طويلاً من الولايات المتحدة

لدعمها إسرائيل بهذه القوة. و بحسب مايكل شوير، رئيس وحدة الإستخبار حول "القاعدة" و مؤسسها في "السي. آي. إي."، فإن بن لادن الشاب، كان أكثر لطفاً و أحسن سلوكاً بكثير لكن "إستثناءً واحداً لمسلك بن لادن المهذب و الغير صدامي كان دعمه الفلسطينيين و موقفه السلبي من الولايات المتحدة و إسرائيل"". و قالت والدة بن لادن بعد 11 سبتمبر، لأحد الذين أجروا مقابلات معها، إنه "في سنين مراهقته كان الفتى اللطيف نفسه. . . لكنه كان أكثر إنشغالاً، و حزناً، و إحباطاً في شأن الوضع في فلسطين خصوصاً، و العالمين العربي و الإسلامي عموماً".

أضف إلى ذلك، أن أول بيان مُعلن لبن لادن، موجَّه إلى الجمهور العريض- نُشِر في ديسمبر 1994 – تعاطى مباشرةً في القضية الفلسطينية. و على ما يشرحه بروس لورانس، جامع بيانات بن لادن العلنية، فإن "الخطاب يُشير بوضوح إلى أن فلسطين لم تشكل قط إضافة إلى جدول أعمال بن لادن، بل كانت في صلبه منذ البداية".

أدان بن لادن أيضاً الولايات المتحدة في مناسبات عدة سبقت 11 سبتمبر، على دعمها إسرائيل ضد فلسطين. و دعا ألى الجهاد ضد أمريكا على هذا الأساس. و بحسب بنجامين و سايمون، فإن "الظلام الأكثر بروزاً" في فتوى بن لادن في 1996 (بعنوان "إعلان الحرب ضد الأمريكيين المحتلين أرض الحرمين الشريفين")، هي "علامة بن لادن الرسمية: 'التحالف الصهيوني – الصليبي'". و يشير بن لادن بالتحديد، إلى الدم المسلم الذي يُسفك "في فلسطين و العراق"، و يضع اللوم في ذلك كله على "المؤامرة الأمريكية – الإسرائيلية". و عندما سأله مراسل "السي. أن. أن." بيتر أرنيت في مارس 1997 لماذا أعلن الجهاد على الولايات المتحدة، أجاب بن لادن، "أعلنا الجهاد ضد الإدارة الأمريكية، لأن هذه الإدارة غير عادلة، و مجرمة، و مستبِدَّة. فهي إرتكبت أفعالاً جائرة، و شنيعة للغاية سواء في شكل مباشر، أو من خلال دعمها الإحتلال الإسرائيلي أرض إسراء النبي [فلسطين]. و نحن نؤمن بأن الولايات المتحدة مسؤولة مباشرة عن أولئك الذين قُتلوا في فلسطين، و لبنان، و العراق". و يصعب أن تكون هذه التعليقات شاذة. و على ما كتبه مراسل "الإيكونوميست" في الشرق الأوسط، ماكس رودنبك، في مراجعة مميزة لكتابين مهمين عن بن لادن، و "من بين كل هذه المواضيع، كان

مفهوم دفع ثمن المظالم التي عانى الفلسطينيون بسببها ربما التكرار الأكثر قوة في خطابات بن لادن".

أكدت لجنة 9/11 ، أن بن لادن و غيره من الأعضاء الرئيسيين في "القاعدة"، حركَّهم كل من سياسات إسرائيل حيال الفلسطينيين، و دعم الولايات المتحدة لها. و تلاحظ دراسة خلفية قام بها أعضاء اللجنة، أن بن لادن حاول تسريع موعد الهجوم في خريف 2000، بعد الزيارة الإستفزازية التي قام بها زعيم حزب المعارضة الإسرائيلية أربيل شارون إلى جبل الهيكل في القدس المحتلة "أورشليم" (يرافقه مئات من رجال شرطة مكافحة الشغب)، و هو موقع المسجد الأقصى، أحد الأماكن المقدسة الثلاثة في الإسلام. و إستناداً إلى بيان الفريق، فإنه "بالرغم من أن بن لادن يعترف بأن [محمد] عطا و الطيارين الآخرين كانوا قد وصلوا للتو إلى الولايات المتحدة للبدء في تدريباتهم على الطيران، أراد زعيم "القاعدة" أن يعاقب الولايات المتحدة على دعمها إسرائيل". و في السنة التالية "عندما علم بن لادن أن شارون سيزور البيت الأبيض في يونيو أو يوليو 2001 حاول مرة أخرى تسريع العملية". فبالإضافة إلى إبلاغ توقيت هجمات 9/11، كان لغضب بن لادن من الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل، علاقة في إختيار أهدافه المُفضلة. فالخطط الأولية التي نوقشت في اللقاء الأول بين عطا، المسؤول عن المهمة، و بن لادن، في اواخر 1999، دعت إلى ضرب مبنى الكابيتول الأمريكي، "الذي يُفهم على أنه مصدر سياسة الدعم الأمريكية لإسرائيل". بإختصار، فإن بن لادن و مساعديه ينظرون بوضوح إلى مسألة فلسطين بأنها مركزية في روزنامتهم.

لاحظت لجنة 9/11 أيضاً، أن القضية الفلسطينية شكلت الدافع الرئيسي لخالد شيخ محمد، الذي وصفته بأنه "المهندس الرئيسي لهجمات 9/11". و بعبارات اللجنة، فإن "ضغينة خالد الشيخ محمد على الولايات المتحدة، من خلال ما رواه، تنبع ليس من تجاربه هناك كطالب، بل بالأحرى من خلافه العنيف مع سياسة الولايات المتحدة المحابية لإسرائيل". و يصعب تصور قرائن دامغة أكثر عن الدور الذي لعبه دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في الإيحاء بهجمات 9/11.

تساعد هذه السياسات على شرح سبب هذا القدر الكبير من غضب الكثيرين من العرب و المسلمين، من الولايات المتحدة، إلى درجة أنهم ينظرون إلى "القاعدة" بتعاطف، بل إن بعضهم على إستعداد تام لدعمها سواء مباشرةً أو سراً. و أفاد مسح أجري على المغاربة في 2004، أن لدى ثمانية في المئة منهم قط، صورة "طيبة" أو "طيبة جداً" عن الرئيس بوش، لكن الرقم المُقارِن لبن لادن كان 45 في المئة. و في الأردن، و هو حليف أساسي للولايات المتحدة، فإن الأرقام كانت 3 في المئة لبوش، و 55 في المئة لبن لادن الذي تغلب على بوش بهامش 58 في المئة في باكستان، حيث أن الحكومة متحالفة تحالفاً وثيقاً مع الولايات المتحدة. و أفاد مسح لـ"بيو غلوبال أتيتيودس سورفاي" في 2002 – قبل غزو العراق – أن "الرأي العام حول الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، منطقة المزاع، سلبي في شكل كاسح"، و معظم فقدان الشعبية هذا ينبع من الموقف من المسألة الفلسطينية. و بحسب خبير الشرق الأوسط شبلي تلحمي، "فما من مسألة أخرى تدوي بعمق لدى العامة في العالم العربي، و أجزاء كثيرة أخرى من العالم الإسلامي، بأكثر من دوي فلسطين. و ما من مسألة أخرى تصوغ الإدراكات الإقليمية لأمريكا أكثر من مسألة فلسطين". و يوافق أسامة المقدسي على ذلك، و يرى أنه" ما من مسألة يتم فيها الشعور بالغضب العربي من الولايات المتحدة في شكل أكثر إتساعاً و حِدَّة، من مسألة فلسطين. . . فالتفسيران العلماني العربي و الإسلامي للتاريخ، يلتقيان، رغم تعارضهما في كل شيء آخر، حول فلسطين، في إدراكهما المشترك للبحر الواسع الذي يفصل المثجاهرة الأمريكية الرسمية بدعم الحرية عن السياسات الأمريكية الفعلية". و ليس الدعم الأمريكي لإسرائيل المصدر الوحيد، طبعاً، للعداء لأمريكا، لكنه مصدر مهم، و يُصعِّب أكثر فأكثر من عملية "الإنتصار على الإرهاب"، و تقديم مصالح الولايات المتحدة.

تُقدِّم دراسات حكومية أخرى، و الكثير من إستطلاعات الرأي العام، الإستنتاج نفسه: الشعوب العربية مستاءة كثيراً من الدعم الأمريكي لإسرائيل، و هو ما يجدونه عديم الحساسية حيال الهموم العربية، و غير متوافق مع القِيم الأمريكية التي تتم المناداة بها. و بالرغم من أن للكثيرين من العرب وجهات نظر مؤاتية، في شكل من الأشكال، للعلم و التكنلوجيا الأمريكيين،

و المنتجات الأمريكية، و الإعلام و الأفلام الأمريكية، بل حتى، و بما يثير الدهشة، وجهات نظر إيجابية حيال الشعب الأمريكي و الديمقراطية الأمريكية نفسها، فإن وجهات نظرهم حيال السياسة الأمريكية – و بخاصة الدعم الأمريكي لإسرائيل سلبية للغاية. و على ما لاحظه عالم فيزياء يمني زائر للولايات المتحدة في 2001، "عندما تذهب إلى هناك، تقع فعلاً في حُب الولايات المتحدة. . . لكن عندما تعود إلى الديار، تجد أن الولايات المتحدة تطبق العدالة و الإنصاف على شعبها، و ليس في الخارج". و إستنتج تقرير في 2004 لمجلس العلم الدفاعي في البنتاغون أن "المسلمين "لايكرهون حريتنا، بل إنهم بالأحرى يكرهون سياساتنا". و أقرَّت لجنة 9/11 أن "الواقع المُجرَّد هو أن السياسة الأمريكية المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، و السياسة الأمريكية في العراق، تشكلان المادة السائدة للتعليق الشعبي عبر العالمين العربي و الإسلامي".

و من قبيل ذلك، عندما سألت مؤسسة "زغبي إنترناشونال" المرموقة، مواطنين في ست دول عربية، إذا كان موقفهم من أمريكا تصوغه مشاعرهم حيال القيم الأمريكية أو السياسات الأمريكية، "أشارت نسبة مئوية ساحقة من المجيبين، إلى أن السياسة لعبت دوراً أكثر أهمية". و عن أسئلة من دون تحديد غرضي مسبق عن "أول ما يتبادر إلى أذهانهم"، عندما يفكرون في أمريكا، فالجواب الأكثر شيوعاً هو "سياسة خارجية غير عادلة". و عندما سُئِلوا عما يمكن الولايات المتحدة أن تفعله لتحسين صورتها، طالبت الأجوبة الأكثر تكراراً بـ"تبديل السياسة الخارجية" و "التوقف عن دعم إسرائيل". و ليس مفاجئاً أنه عندما أوعز الكونغرس، في يونيو 2003، إلى وزارة الخارجية، بإنشاء "مجموعة إستشارية حول الدبلوماسية العامة للعالمين العربي و المسلم"، وجد تقرير المجموعة أن "مواطني هذه البلدان مستاؤون بصدق من مأساة الفلسطينيين، و الدور الذي يشعرون بأن الولايات المتحدة تلعبه".

يصعب أن يكون دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، المصدر الوحيد للعداء لأمريكا في العالمين العربي و الإسلامي. و لن يُزيل وضع مزيد من الشروط له، أسباب الإحتكاك كلها بين هذه البلدان و الولايات المتحدة. و معاينة عواقب السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، و الدعم الأمريكي الضمني لهذه السياسات، لا تعني إنكار وجود معاداة حقيقية للسامية في بلدان

عربية مختلفة، أو واقع أن مجموعات أو حكومات في هذه المجتمعات تُذكِّي أحياناً هذه المواقف، و تستخدم الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لحرف الأنظار عن أخطائها. بل إن وجهة نظرنا، ببساطة، هي أن الولايات المتحدة تدفع ثمناً كبيراً جداً لهذا القدر من الدعم المُتَّسِق لإسرائيل. و يُذكِّي هذا الإتجاه العداوة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، و يحرك المتطرفين المعادين لها، و يساعدهم في عمليات التجنيد، و يوفر للحكومات المُتسلِّطة في المنطقة كبش محرقة مناسباً لتقصيرها، و يجعل من الصعب أكثر على واشنطن أن تقنع داعمين محتملين بمواجهة المتطرفين في بلادهم.

بإختصار، ليست المصالح الأمريكية و الإسرائيلية متطابقة عندما يتعلق الأمر بمحاربة الإرهاب. فدعم إسرائيل ضد الفلسطينيين، يجعل من الصعب أكثر، و ليس أسهل، الفوز في الحرب على الإرهاب. و لا يوفر السند العقلاني بالـ"شراكة ضد الإرهاب"، تبريراً قاطعاً لدعم الولايات المتحدة غير المشروط.

مواجهة الدول المارقة:

يصوِّر السند العقلاني الإستراتيجي الجديد، إسرائيل على أنها حليف أساسي في الحملة ضد الدول المتسلطة "المارقة" المُتهمة بدعم الإرهاب، و تسعى إلى الحصول على أسلحة دمار شامل. و على غرار حجة "الشراكة ضد الإرهاب"، يبدو هذا التبرير المألوف مقنعاً للوهلة الأولى. أوليس واضحاً أن أنظمة غير متصالحة مثل، سوريا، و إيران، أو عراق صدام حسين، معادية لكلٍ من إسرائيل و الولايات المتحدة؟ و إذا أخذنا هذه المخاطر في الإعتبار، أوليس من الصواب مواصلة المساعدة السخية لإسرائيل، من أجل حمايتها من هؤلاء الجيران الخطيرين، و مواصلة الضغط عليهم و بالتالي تسريع اليوم الذي تسقط فيه هذه الأنظمة، أو تُغيِّر من أساليبها؟

لكن هذا السند العقلاني لا يصمد في الواقع أيضاً تحت التحميص الدقيق. و بالرغم من أن للولايات المتحدة إختلافات مهمة مع كل من هذه النظمة – بصفة أخص دعمها منظمات معينة مناهضة للسياسة الأمريكية، و إهتمامها الظاهر بالحصول على أسلحة دمار شامل، فهي لا

تُشكِّل تهديداً كبيراً للمصالح الحيوية الأمريكية، بصرف النظر عن الإلتزام الأمريكي بإسرائيل نفسها. فالنفط هو المصلحة الإستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، و حماية الوصول إلى هذه السلعة يعتمد أساساً على منع أي دولة من السيطرة على المنطقة بأسرها. و يمكن هذه الإنشغال أن يبرر ملاحقة واحدة من هذه الدول في حال أصبحت قوية اكثر من اللازم أو عدوانية – على ما قامت به الولايات المتحدة عندما طردت العراق من الكويت في 1990- 1991، لكنه لا يبرر ملاحقة إيران و العراق و سوريا في الوقت نفسه.

المعالم الإخرى التي يتم إستحضارها تكراراً، لشرح لماذا على الولايات المتحدة أن تدعم إسرائيل ضد هذه الدول "المارقة"، هي بالأحرى أقل قطعاً على الأسس الإستراتيجية. هل واقع كون معظمها أنظمة غير منتخبة ديمقراطياً يبرر العداوة الأمريكية التي لا تني؟ كلا، لأنه سبق للولايات المتحدة أن حالفت ديكتاتوريات عندما شكَّل ذلك خدمة لمصالحها، و هي لا تزال تفعل ذلك اليوم. و هل يُشكِّل دعمها للإرهاب سنداً عقلانياً كافياً؟ ليس في الحقيقة، لأن هذه الدول و هذه المجموعات الإرهابية، إمتنعت عن مهاجمة الولايات المتحدة، و لأن الولايات المتحدة غالباً ما غضَّت الطرف في الماضي حيال تسويق الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الذي تدَّعي أنه مدعوم من الدول نفسها. و لطالما كانت الولايات المتحدة، على غرار معظم الدول، مستعدة للتعاون مع أنظمة لا تعجبها بالضرورة عندما يؤدي ذلك إلى خدمة المصالح الأمريكية. فواشنطن، مثلاً، دعمت صدام حسين و العراق في حربهما ضد إيران في الثمانينيات، و هي لا تزال تدعم الدولة الباكستانية، بالرغم من الدعم الموثَّق جيداً، الذي توفره تلك الحكومة للمنظمات الإسلامية الأصولية الناشطة بشكل كبير في كشمير و غيرها من الأماكن. و قبِلَ القادة الأمريكيون فرحين أيضاً المساعدة الإيرانية لدى مواجهة الطالبان، و سُرَّوا لحصولهم على معلومات عن "القاعدة" من سوريا. و هذه حقاً، حالات محدودة من التعاون، لكنها توحي بأن أياً من هاتين الدولتين لا يشكل تهديداً قاتلاً للمصالح الحيوية الأمريكية.

و ماذا عن تدخل سوريا في لبنان، أو عن مناهضة إيرانية محتملة لحلفاء الولايات المتحدة في الخليج الفارسي؟ ليست هذه بالمسائل التافهة، لكنها لا تبرر دعم إسرائيل بمثل هذه القوة

التي تدعمها أمريكا بها. و لطالما عقَّد تدخل إسرائيل في لبنان، جهود الولايات المتحدة هناك، و قد شجَّعت ترسانتها الخاصة من أسلحة الدمار الشامل، و إستعدادها لإستخدام القوة، رغبة بلدان شرق أوسطية أخرى في الحصول على أسلحة الدمار الشامل الخاصة بها. و على ما تمت ملاحظته سابقاً، لا تُشكِّل إسرائيل ورقة مهمة عندما يتعلق الأمر بالمحافظة على الإستقرار في لبنان، و على ما سنناقشه مطولاً في الجزء الثاني، فقد أحبطت إسرائيل و اللوبي تكراراً جهود الولايات المتحدة للتعاطي في شكل أكثر فعالية مع هذه الأنظمة المشاكسة و المناوئة لمشروعها.

هذه الحجة الإستراتيجية المُعيَّنة، كتبرير لمساعدة إسرائيل، دائرية في أساسها. صورت إسرائيل على أنها حليف حيوي للتعاطي مع جيرانها الخطرين، إلا أن الإلزام بإسرائيل هو سبب رئيسي يفسر في المقام الأول، لماذا ترى الولايات المتحدة في هذه الدول تهديداً. بالفعل، ربما وجدت واشنطن من السهل أكثر التعامل مع مختلف النزاعات بينها و بين هذه الدول، لو أن سياساتها لم تكن مُقيَّدة بإلتزامها السابق بإسرائيل. و على أي حال، فإن هذه الدول في الوقت الراهن، أعجز من أن تضر في شكل كبير الولايات المتحدة (بالرغم من أنه في وسعها جعل الحياة أكثر صعوبة بكثير بالنسبة لبعض التحركات الأمريكية، بالأخص في العراق). و لم تشكل إسرائيل ورقة مهمة عندما اضطرت الولايات المتحدة إلى إتخاذ خطوات ضد هذه الدول.

و لا يوفِّر، حتى التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، سبباً مقنعاً لدعم إسرائيل بمثل هذه القوة التي تدعمها بها الولايات المتحدة. و للولايات المتحدة أسبابها الخاصة في معارضة إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (و اماكن أخرى)، لكن الأمر لن يشكل كارثة إستراتيجية على الولايات المتحدة لو أن بعض هذه الدول في المنطقة تُمكِّن في النهاية من الحصول على أسلحة دمار شامل. بل إن القلق الأمريكي في شأن برنامج صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، أو المطامع النووية الإرانية الراهنة، ينبع في شكل كبير من التهديد الذي يُقال إنها تُشكِّله على إسرائيل. و إعترف الرئيس بوش، في مارس 2007، قائلاً، "إن التهديد الإيراني، يتشكل بالطبع، من هدفها المُعلَن في تدمير حليفتنا القوية إسرائيل".

إلا أن هذه الخطر مبالغ فيه إذا أخذنا بعين الإعتبار أنه لكل من إسرائيل و الولايات المتحدة قواها النووية الهائلة الخاصة بها. و من المحال شن هجوم مباشر على الولايات المتحدة و إسرائيل، لأن إسرائيل تمتلك عدة مئات من الأسلحة الخاصة بها، بينما تمتلك الولايات المتحدة الآلاف. فلو أن أياً من الدولتين تعرضت لهجوم، فسيواجه المرتكب على الفور رداً مدمراً. و لا يمكن لأي دولة دولة نووية مارقة إبتزاز أي من الدولتين، لأنه لا يمكن للمبتز أن ينفذ تهديده من دون أن يواجه المصير نفسه. فالإتحاد السوفياتي إمتلك آلاف الأسلحة النووية إبان الحرب الباردة، و كان ملتزماً أيدولوجية ثورية توجهه، و حكمه رجال بطاشون لا يعطون أهمية كبرى لقيمة الحياة الإنسانية. و برغم ذلك، لم تتمكن موسكو من إستخدام ترسانتها الكبيرة "لإبتزاز" الولايات المتحدة، بل حتى ستالين، و خروتشيف، و بريجنيف، لم يحاولوا ذلك أبداً. و السبب واضح: فالولايات المتحدة تملك أسلحتها الخاصة، و يمكنها (و ستقوم بذلك) الرد بالمثل.

إن الخطر المتمثل في أن تقرر دولة مارقة إعطاء أحد أسلحتها النووية لجماعة إرهابية هو أمر بعيد المنال، لأنه ليس في وسع زعماء هذا البلد من أنه لن يتم إكتشاف عملية التسليم هذه، أو أنه لن يتم إثر ذلك لومهم أو معاقبتهم. و بالفعل، فإن آخر ما سيقوم به مثل هذه الأنظمة ربما، هو منح هذه الأسلحة التي ركَّبت مخاطر جمَّة من أجل الحصول عليها. فلن يعود في إستطاعتها السيطرة على طريقة إستخدام هذه الأسلحة، و لن تتأكد أبداً من عدم قيام الولايات المتحدة (أو إسرائيل) بإحراقها بمجرد لو أن أياً من الدولتين إشتبهت في أن "دولة مارقة" بالتحديد وفَّرت للإرهابيين القدرة على تنفيذ هجوم بسلاح دمار شامل. فإذا أمكن الولايات المتحدة التعايش مع إتحاد سوفياتي نووي، أو صين نووية (و كان زعماؤها السابقون من بين أكبر الديكتاتوريين الذين شهدهم العالم)، و إذا أمكنها التسامح مع باكستان نووية و إحتضان هند نووية، فيمكن عندها (و مع ذلك على مضض) التعايش مع إيران نووية أيضاً.

يُقال أحياناً إنه ليس في إمكان الردع أن يفعل فعله ضج هذه الأنظمة، لأن قادتها (مثل الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد) متشددون دينيون، و سيرحبون بـ"الإستشهاد"، و لا يمكن بالتالي رددعهم بطريقة فعَّالة. أو بعبارات تشارلز كراتهامر في "الواشنطن بوست"، فإن

"الردع، في مواجهة متعصب الفي يمجد عبادة الموت، هو مجرد أُمنية". و تستحيل طبعاً، معارضة مثل هذا التأكيد لأنه ليس في وسع المرء أبداً أن يتأكد مئة في المئة، من أن بعض زعماء العالم لن ينقادوا إلى جنون الإنتحار. و برغم ذلك، توجد أسباب جيدة للتشكيك في مثل هذه المزاعم المخيفة. فليس في وسع أي من هؤلاء القادة غير العقلانيين المزعومين، أن يشن وحده هجوماً بأسلحة دمار شامل. فالقيام بضربة فعلية سيتطلب مساعدة فعلية و موافقة الكثيرين من الأناس الآخرين، و عليهم جميعاً إرادياً أن يعتنقوا مبدأ الشهادة (ففي إيران مثلاً، السلطة على الجيش ليست حتى في يدي الرئيس أحمدي نجاد). أضف إلى ذلك، أنه ليس من دليل إلى أن أياً من هؤلاء الزعماء سعى إلى الشاهدة (صدام لم يفعل ذلك بالتأكيد إلى أن قاربت الأنشوطة الإلتفاف حول عنقه).

و من المفيد، أخيراً، ملاحظة أنه تم سماع مثل هذه المزاعم من قبل، و تبيَّن أنها خاطئة. فالمتشددون الأمريكيون حاججوا سابقاً بأن الأيديولوجيا تحرك الزعماء السوفيات، و بأنهم لا يقيمون وزناً للحياة الإنسانية، و قد لا يمكن بالتالي ردعهم. و تخوف زعماء أمريكيون آخرون من حصول الصين على الأسلحة النووية، لأنهم إعتقدوا أن ماو تسي تونغ زعيم غير عقلاني، و قد يكون مستعداً للتضحية بعشرات الملايين من البشر في تبادل حرب نووية. و حذَّر وزير الخارجية دين راسك مرة من "أن بلداً في مثل هذا السلوك العنفي، الحاد الطبع، المتصلب، و المعادي، مثلما هو سلوك الصين الشيوعية، يقوده زعماء نظرتهم غير واقعية إلى العالم و إلى الحياة بحد نفسها". إلا أنه تبيَّن أن سلوك الصين النووي كان حذراً للغاية. و ليس على قادة الولايات المتحدة أن يرضوا عن إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لكن هذه المشكلة لا تشكل تبريراً إستراتيجياً كافياً لإعطاء إسرائيل مثل هذا الدعم الهائل الذي توفره الولايات المتحدة.

حتى لو طرحت سوريا أو إيران تحديات على الولايات المتحدة في أماكن مثل لبنان أو العراق، أو حتى لو إمتلكتا أو أرداتا إمتلاك أسلحة دمار شامل، فإن علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل تجعل التعاطي الفعَّال معهما في الواقع أكثر صعوبة. و تشكل ترسانة إسرائيل النووية أحد أسباب رغبة بعض جيرانها في إمتلاك الأسلحة النووية، و لم يؤد تهديدهم بتغير أنظمتهم

إلا إلى تقوية هذه الرغبة. فإستعداد الولايات المتحدة لدعم إسرائيل، بصرف النظر عن ترسانة إسرائيل النووية الخاصة، و رفضها توقيع معاهدة حظر الإنتشار، يجعل أيضاً الولايات المتحدة تبدو منافقة عندما تحاول التصدي لبرنامج أسلحة من يطمحون إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. كذلك، فإن إسرائيل لا تشكل ورقة إيجابية عندما تدرس واشنطن إستخدام القوة ضد هذه الأنظمة – كما فعلت ذلك مرتين في العراق – لأنه لا يمكن إسرائيل المشاركة في القتال.

أضف إلى ذلك، لأن تركيبة الدعم الأمريكي لإسرائيل، و القمع الإسرائيلي المستمر للفلسطينيين، دفعا الموقف الأمريكي إلى أن يتآكل في جهات كثيرة أخرى، و جعلا الحصول على تعاون ذا مغزى في شأن مسائل إستراتيجية مثل الحرب على الإرهاب، أو ما يرتبط من ذلك من جهد لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، أكثر صعوبة. و كما تمت ملاحظة ذلك في الفصل الثاني، ينظر السكان الأجانب في الغالب إلى الولايات المتحدة على أنها "مؤيدة أكثر من اللازم" لإسرائيل. ففي أبريل 2004 مثلاً، بعث 52 دبلوماسياً بريطانياً سابقاً برسالة إلى رئيس الوزراء توني بلير، قائلين إن النزاع بين إسرائيل و الفلسطينيين "سمم العلقات بين الغرب و العالمين الإسلامي و العربي". و حذروا من أن سياسات بوش و شارون "جائرة و غير شرعية" و "سيكون ثمنها كذلك المزيد من الدم الإسرائيلي و الفلسطيني". إلا أن بلير لم يكن يحتاج إلى من يقول له ذلك حين حاول تكراراً (و لو من غير نجاح) أن يجعل إدارة بوش تتعاطى مع المسألة بطريقة أكثر جدية. و لئلا يتم التفوق عليهم، حذت مجموعة من 88 دبلوماسياً أمريكياً سابقاً، حذو البريطانيين، و بعثوا برسالة مشابهة إلى بوش. بل حتى يدرك إسرائيليون مرموقون، مثل المراسل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف، أن "إستمرار هذا النزاع، بما في ذلك الإحتلال الإسرائيلي، سيؤدي حتماً إلى موجة جديدة من الإرهاب، و سينتشر الإرهاب الدولي، و هو أكثر ما يخشاه الأمريكيون".

بإختصار، أن معاملة إسرائيل على أنها حليف أمريكا الأهم في الحملة ضد الإرهاب، و ضد خليط من الديكتاتوريات الشرق أوسطية، تبالغ في توهم مقدرة إسرائيل على المساعدة في هذه المسائل، و تغفل كيف أن العلاقة تساهم في هذه المشاكل، و تتجاهل مسارات السياسات

الإسرائيلية التي تجعل مجهود الولايات المتحدة لمعالجتها أكثر صعوبة. فقيمة إسرائيل الإستراتيجية تراجعت بإستمرار منذ نهاية الحرب الباردة. و لم يعد ممكناً تبرير الدعم الراسخ لإسرائيل بحجة أنه يساعدنا على هزيمة قوة عظمى منافسة؛ بل على العكس، فإن دعم إسرائيل من دون شروط، يساعد على جعل الولايات المتحدة هدفاً للمتطرفين الراديكاليين و يجعل أمريكا تبدوا غليظة القلب و مرئاية في أعين أطراف ثالثة كثيرة، بمن في ذلك الحلفاء الأوروبيون و العرب. و لا تزال الولايات المتحدة تستفيد من أعمال مختلفة من التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل، لكن الرصيد يبقى أن إسرائيل تشكل عبئاً أكثر مما هي ورقة.